OCCASION

This publication has been made available to the public on the occasion of the 50th anniversary of the United Nations Industrial Development Organisation.

DISCLAIMER

This document has been produced without formal United Nations editing. The designations employed and the presentation of the material in this document do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries, or its economic system or degree of development. Designations such as "developed", "industrialized" and "developing" are intended for statistical convenience and do not necessarily express a judgment about the stage reached by a particular country or area in the development process. Mention of firm names or commercial products does not constitute an endorsement by UNIDO.

FAIR USE POLICY

Any part of this publication may be quoted and referenced for educational and research purposes without additional permission from UNIDO. However, those who make use of quoting and referencing this publication are requested to follow the Fair Use Policy of giving due credit to UNIDO.

CONTACT

Please contact publications@unido.org for further information concerning UNIDO publications.

For more information about UNIDO, please visit us at www.unido.org

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION
Vienna International Centre, P.O. Box 300, 1400 Vienna, Austria
Tel: (+43-1) 26026-0 · www.unido.org · unido@unido.org

19754-A

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

المشاورة الثانية حول صناعة مواد البناء

أثينا، اليونان، ٤-٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١

تقرير

CONSULTATION ON THE BUILDING MATERIALS INDUSTRY, 2ND, ATHENS, 1991
REPORT. (CONSULTATION ON THE BUILDING MATERIALS INDUSTRY).
Vienna, 1992. 38 p.
UNIDO-ID/380
UNIDO-ID/WG.510/5

Distr.
LIMITED

ID 380
(ID/WG.510/5)
18 February 1992

ARABIC
Original: ENGLISH

تمهيد

نظام المشاورات أداة تؤدي منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) من خلالها وظيفتها كمحفل تجري فيه البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية اتصالاتها ومناقشاتها الموجهة نحو تصنيع البلدان النامية . ويشترك في هذه المشاورات مسؤولون حكوميون وممثلون للصناعة والعمال وجماعات المستهلكين وغيرهم ، وفقا لما تراه الحكومات المعنية . ويسهل هذا النظام اجراء المفاوضات بين الأطراف المهتمة ، بناء على طلبها ، إما أثناء اجتماعات المشاورة أو بعدها .

ويذكر من بين الفوائد المستمدة من هذا النشاط استبانة العقبات التي تعترض سبيل التنمية الصناعية في البلدان النامية ؛ ورصد اتجاهات الصناعة العالمية بقصد تحديد التدابير العملية الوجهة والكفيلة بزيادة الناتج الصناعي للبلدان النامية ؛ والبحث عن أشكال جديدة من التعاون الصناعي الدولي في اطار العلاقات بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب .

ومنذ نشوء هذا النظام[1] في عام ١٩٧٥ ، عقدت مشاورات حول الصناعات والمواضيع التالية : الآلات الزراعية ، ومواد البناء ، والسلع الانتاجية ، والالكترونيات ، والأسمدة ، ومصائد الأسماك ، وتجهيز الأغذية ، والتمويل الصناعي ، والحديد والصلب ، والجلود والمنتجات الجلدية ، والفلزات غير الحديدية ، والبتروكيماويات ، والمستحضرات الصيدلية ، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وتدريب القوى العاملة الصناعية ، والزيوت والدهون النباتية ، والخشب والمنتجات الخشبية . ويجمع النظام بين متخذي القرارات على الصعيد القطاعي ليتداولوا في تعجيل عملية التصنيع في البلدان النامية وليقترحوا تدابير ملموسة لهذه الغاية . وقد تولدت من هذا النظام ابتكارات عديدة يخص منها بالذكر ما يتعلق بالبدائل التكنولوجية والتنمية المتكاملة والترتيبات التعاقدية . كما أدت الفرص الكثيرة التي أتيحت على هذا النحو الى تنفيذ مشاريع في مجال المساعدة التقنية وترويج الاستثمار ونقل التكنولوجيا .

وأثبتت عملية التشاور ، بفضل صفتها التوافقية والمعيارية ، أنها وسيلة كفؤة لتعزيز التعاون . وهي عملية مناسبة للغاية لمساعدة الدول الأعضاء على صياغة استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية .

---

(١) أنظر تقرير المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ID/CONF.3/31 ، الفصل الرابع ، "اعلان وخطة عمل ليما بشأن التنمية والتعاون في الميدان الصناعي" ، الفقرة ٦٦ .

ويعمل نظام المشاورات بتوجيه مستمر ودقيق من مجلس التنمية الصناعية لليونيدو ، وفضلا عما يجرى بشأنه من استعراضات سنوية ودراسات تقييمية مرحلية بين الحين والآخر ، فقد أخضع في عام ١٩٨٩ لتقييم متعمق خلص الى أنه يسهم بقسط وافر في تطوير وصيانة سياسات وبرامج اليونيدو في قطاعات محددة ، وذلك من خلال التكامل والتفاعل مع سائر الانشطة الرئيسية التي تضطلع بها المنظمة .

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
تمهيد		١
مقدمة	١ - ٨	٤
الاستنتاجات والتوصيات التي اتفق عليها	٩ - ٣٤	٦
الفصل		
الاول - تنظيم المشاورة	٣٥ - ٦٤	١٥
الثاني - تقرير الجلسات العامة	٦٥ - ٩٦	٢٣
المرفقات		
الاول - قائمة المشتركين		٣١
الثاني - قائمة الوثائق		٤٥

ملاحظات ايضاحية

استخدمت في هذه الوثيقة التسميات التي كانت سارية في الوقت الذي جمعت فيه البيانات .

مقدمة

١ - عقدت المشاورة الثانية حول صناعة مواد البناء في أثينا من ٤ الى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، وحضرها ١٣٧ مشتركا من ٤٥ بلدا ومنظمتين غير حكوميتين (أنظر المرفق الاول) .

٢ - ونظمت المشاورة اليونيدو بالاشتراك مع مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) واستضافتها الحكومة اليونانية .

خلفية المشاورة الثانية

٣ - وتحضيرا للمشاورة الثانية حول صناعة مواد البناء ، واستنادا الى استنتاجات وتوصيات المشاورة الاولى حول صناعة مواد البناء المنعقدة في أثينا في آذار/مارس ١٩٨٥ ،[(١)] دعت أمانة اليونيدو ، بالتعاون مع الامانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لامريكا الوسطى ،[(٢)] الى عقد اجتماع اقليمي لفريق من الخبراء في تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٨ ، بمدينة غواتيمالا . وقد أعدت اليونيدو ، لغرض المناقشة ، دراسة اقليمية تستهدف تحديد المسائل الرئيسية التي تؤثر في انتاج مواد البناء واستبانة فرص التعاون بين بلدان أمريكا الوسطى في مجال تنمية هذه الصناعة .

٤ - وبناء على هذا العمل الاولي ، نظمت أمانة اليونيدو ، بالتعاون مع "الموئل" ، اجتماعا أقاليميا لفريق من الخبراء بشأن صناعة مواد البناء لافريقيا وآسيا . عقد في نيروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ .[(٣)] وقد أجرت كل من المنظمتين دراسات فضلا عما أعده المشتركون من دراسات افرادية قطرية .

---

(١) "المشاورة الاولى حول صناعة مواد البناء ، أثينا ، اليونان ، ٢٦ - ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٥ : تقرير" (ID/335) .

(٢) "تقرير : الاجتماع الاقليمي لفريق الخبراء المعني بالتعاون والتنمية في ميدان انتاج مواد البناء ، مدينة غواتيمالا ، غواتيمالا ، ٢٤ - ٢٧ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٨" ((ID/WG.479/4(SPEC.)) .

(٣) "تقرير : اجتماع فريق الخبراء الاقاليمي بشأن صناعة مواد البناء لافريقيا وآسيا ، نيروبي ، كينيا ، ٢٠ - ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩" ((ID/WG.496/4(SPEC.)) .

٥ - وتمثلت أهداف هذين الاجتماعين فيما يلي : (أ) تحليل الاتجاهات في ميدان صناعة مواد البناء ، بما في ذلك مواد البناء منخفضة التكلفة ، واستبانة العقبات الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية في المناطق المعنية ؛ و (ب) تحليل الآثار المترتبة على نقل التكنولوجيا والمعايير التي ينبغي مراعاتها في انتاج مواد البناء المحلية ؛ و (ج) اقتراح تدابير لازالة أهم القيود المفروضة على الصناعة بغية مساعدة البلدان النامية فيما تبذله من جهود لترويج نظام للانتاج أكثر دينامية . وقد نوّه بصفة خاصة في الاجتماع الاقاليمي بأهمية الهدفين (أ) و(ب) .

أهداف المشاورة

استهدفت المشاورة ، في المقام الأول ، ما يلي :

(أ) مناقشة الحالة الراهنة لصناعة مواد البناء في البلدان النامية واستعراض مختلف القيود التي تعرقل انتاجيتها وتطويرها ؛

(ب) تقييم الفرص والشروط المسبقة اللازمة لزيادة الانتاج المحلي بزيادة استخدام الموارد المتوفرة محليا ؛

(ج) بحث الآليات اللازمة لتعزيز التعاون الاقليمي والاقاليمي بين منظمي المشاريع المنتمين الى البلدان النامية ونظرائهم في البلدان المتقدمة النمو ، وكذلك فيما بين منظمي المشاريع في البلدان النامية ؛

(د) استبانة مشاريع التعاون التقني التي يمكن أن تساعد البلدان النامية فيما تبذله من جهود لتعزيز صناعاتها الوطنية لمواد البناء ؛

(هـ) رسم سياسات وصياغة توصيات عملية الوجهة لصالح الحكومات والمؤسسات الاقليمية والاقاليمية والقطاع الخاص والمجتمع الدولي .

٧ - واستنادا الى الأعمال التحضيرية واستنتاجات وتوصيات الاجتماعين الاقليمي والاقاليمي لفريقي الخبراء ، أعدت اليونيدو و "الموئل" المسائل التالية لمناقشتها في المشاورة :

(أ) وضع استراتيجيات وسياسات لتطوير صناعة مواد البناء في البلدان النامية ؛

(ب) اتخاذ تدابير لتعزيز قطاع مواد البناء منخفضة التكلفة في البلدان النامية .

٨ - وتندرج المشاورة الثانية حول صناعة مواد البناء في اطار برنامج عمل نظام المشاورات لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، الذي اعتمده مجلس التنمية الصناعية في دورته الرابعة .(٤)

الاستنتاجات والتوصيات التي اتفق عليها

٩ - وافقت المشاورة على الاستنتاجات والتوصيات المبينة أدناه .

١٠ - أن السياسات الحكومية المعمول بها تقصر في معظم الحالات دون معالجة مشكلة تلبية الطلب في قطاع الاسكان في الوقت المناسب وعلى نحو فعال من حيث التكلفة . ويقتضي هذا الوضع اتخاذ مبادرات سياساتية جديدة على الصعيد الوطني . ويذكر من بين أولئك الذين يطلب منهم الاسهام في صوغ هذه السياسات ، فضلا عن المنتفعين النهائيين ، المخططون ومتخذو القرارات ، ومؤسسات البحث والتطوير ، ومنظمات التدريب ، والمؤسسات التمويلية ، وصناعة مواد البناء وصناعة التشييد . وينبغي علاوة على ذلك اعتبار هذه السياسات جزءا لا يتجزأ من سياسة التنمية الاجتماعية والاقتصادية . فعند الشروع في رسم السياسات الوطنية في قطاع مواد البناء ، ينبغي ايلاء الاعتبار الكافي للظروف الخاصة للبلد المعني ، مثل الاحوال الجغرافية والمناخية ، والثروات المادية ، والظروف الاجتماعية - الاقتصادية ، وسياسات التوظيف والقدرات التقليدية . وعلى نفس المنوال ، ينبغي أن يؤخذ في الحسبان ضرورة التشاور مع السكان المحليين والهيئات المهنية المعنية .

١١ - وثمة من القيود ما له آثار سلبية على تطبيق وتنفيذ السياسات والبرامج الوطنية للاسكان وتلبية الاحتياجات للبلدان النامية في مختلف مجالات أنشطة البناء . ومن هذه القيود ما يلي :

(أ) عدم كفاية الموارد المالية :

(ب) نقص الهياكل الأساسية والآليات المؤسسية :

(ج) نقص القدرات التقنية مما يحد من امكانيات اختيار واستيعاب تكنولوجيات ملائمة وصالحة والاختيار الأمثل لحجم المعدات ، وهو ما قد يؤدي أيضا الى خسائر في الانتاج وتدهور في البيئة واهدار للطاقة والمواد الخام أثناء عملية الانتاج :

---

(٤) تقرير مجلس التنمية الصناعية عن أعمال دورته الرابعة (GC.3/2) ، المرفق الأول ، م ت ص - ٤/م - ٨ .

(د) انعدام نهوج واستراتيجيات ابتكارية .

١٢ - ومن الضروري اجراء تقييم وتحليل دقيقين للاحتياجات والطلب الفعلي ، مع مراعاة فئات الدخل المختلفة ، وخاصة الفئات ذات الدخل المنخفض ، وذلك من أجل استبانة نوع مواد البناء اللازمة لدعم حجم عمليات مناسب لتشييد مبان جديدة وتحسين المباني القائمة .

١٣ - واعترافا باسهام قطاع مواد البناء المحتمل في الناتج المحلي الاجمالي ، ينبغي أن يحتل داخل القطاع العام للصناعات التحويلية المكانة البارزة التي يستحقها ، وهذا ما لا يتحقق دائما في معظم البلدان النامية .

١٤ - وأثناء العمل على تحقيق أهداف السياسات والبرامج الوطنية للاسكان ، ينبغي استكشاف نهوج ابتكارية واعادة النظر في النهوج التقليدية بغية تحسين انتاج مواد ومكونات البناء الفعالة من حيث التكلفة . وينبغي في هذا الصدد توخي الاستخدام الأمثل للمواد الخام والعمليات الحرفية والصناعية المحلية بغية تلبية الطلب على مواد البناء . كما ينبغي للحكومات الوطنية أن تشرع في تنفيذ مشاريع نموذجية وايضاحية وللمنظمات الدولية أن تدعم هذه المشاريع حيثما اقتضى الأمر ذلك . وبالاضافة الى ذلك ، فمن شأن هذه النهج أن يشجع كافة الأطراف الفاعلة ، بما فيها جماعات المهنيين والمنتفعين النهائيين ، على قبول المواد والتكنولوجيات الجديدة .

١٥ - وفي البلدان النامية ، لا تعطي معظم الحكومات سوى أولوية ضئيلة لتخصيص الموارد المالية لقطاع مواد البناء والاسكان . وتتفاقم المشكلة في هذه البلدان نتيجة لنقص الموارد المالية بشكل عام . وينبغي للحكومات أن تأخذ في الحسبان لدى تخصيص الموارد ، المنافع التي تجنيها على المدى الطويل من الاستثمارات في هذا القطاع .

١٦ - وتحث مؤسسات التمويل الدولية على اعادة النظر فيما تطبقه من سياسات الاقراض لهذا القطاع بالنظر الى ما له من دور حاسم في الاقتصاد الوطني . وينبغي لسياسات التكييف الهيكلي الجاري تطبيقها في بعض البلدان أن تأخذ في الحسبان حاجة هذا القطاع الى تنمية مطردة .

١٧ - وهناك حاجة ملحة الى القيام بأنشطة البحث والتطوير في امكانات وحدود الموارد المتاحة محليا ، مثل المواد الخام الطبيعية والنفايات الصناعية والفضلات الزراعية . وقدرات البحث والتطوير بحاجة الى أن تعزز في مراكز التدريب والمراكز التقنية والجامعات والمختبرات . وينبغي كذلك مواصلة استخدام الهياكل الأساسية للبحث والتطوير ، بغية تقديم الخدمات على الأصعدة الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية . وينبغي لمؤسسات البحث والتطوير والمراكز المتخصصة هذه أن تنشىء ، في

اطار القيام بدورها في مجال نشر المعلومات وتبادل المعارف والخبرات . روابط مع الامم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية المعنية كي تتمكن من تكثيف التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال وبلدان الجنوب .

١٨ - وينبغي أن تقوم الهيئات الوطنية . بالتعاون عند الحاجة مع الوكالات الدولية . باعداد قوائم جرد بالموارد الطبيعية وانشاء قواعد بيانات بشأنها . وتدعو الحاجة الى هذه المعلومات . فضلا عما لها من استعمالات أخرى . لاجراء تحليلات نوعية وكمية لهذه الموارد بغية ضمان صلاحيتها الاقتصادية وجدواها التقنية . وينبغي للمؤسسات الاقليمية والاقاليمية القائمة أن تستعمل قواعد البيانات هذه في رصد المعلومات ونشرها وفي تبادل الخبرات .

١٩ - ويمكن لتهيئة مناخ استثماري مؤات أن يوفر الدفع اللازم لتطوير القطاع . ويمكن تحقيق ذلك باتخاذ اجراءات يذكر منها :

(أ) الحوافز الضريبية وغيرها :

(ب) الاصلاحات الجمركية :

(ج) تحرير التجارة الخارجية :

(د) اعتماد معايير وقوانين ملائمة في ميدان البناء .

ويتوقع أن تسهم تهيئة هذا المناخ في تشجيع اقامة المشاريع المشتركة والمساهمة في رؤوس الأموال .

٢٠ - ويفسح استصلاح المرافق الموجودة لانتاج مواد البناء في البلدان النامية المجال لاحداث زيادة منشودة في الامدادات . ومع ذلك فمن الضروري أن يسبق أي مشروع مزمع للاستصلاح تقدير متعمق لملاءمته الاقتصادية .

٢١ - وينبغي أن يشكل تقييم الآثار البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية انتاج مواد البناء وتنفيذ مشاريع الاسكان بهدف تهيئة ظروف معيشية مرضية والحفاظ عليها .

٢٢ - ويطرح استيعاب التكنولوجيا المستوردة محليا تحديا بالغ القوة في مجال اقتناء التكنولوجيا ونقلها . لذلك ينبغي بذل محاولات لكفالة التفاوض على صفقات تكنولوجية كاملة تنص على ترتيبات مناسبة لتوفير التدريب . والدراية الفنية الهندسية . والصيانة والدعم التقني اللاحق .

٢٣ - وينبغي ، عند اعتماد معايير وقواعد أداء وطنية بشأن مواد البناء منخفضة التكلفة ، الأخذ بمنهج عملي يشجع تعزيز انتاج واستخدام المواد المصنوعة محليا . ويساعد اقرار المعايير والمواصفات التقنية الملائمة للمواد منخفضة التكلفة على تيسير تقبلها في مشاريع اقامة الانشاءات العامة . وينبغي تشكيل لجان وطنية تضم كافة الأطراف الفاعلة في القطاع ويعهد اليها بالمسؤولية عن صياغة واعتماد مثل هذه المعايير واللوائح وعن تدابير ضمان النوعية .

٢٤ - وينبغي للوكالات الدولية أن تأخذ بزمام المبادرة في الجمع بين البلدان التي تواجه نفس المشاكل وتشترك في خصائصها الجيولوجية والاجتماعية - الاقتصادية وفي منشآتها وقدراتها الصناعية ، وذلك بغرض تبادل المعلومات والتجارب . وسيكفل ذلك استخداما أمثل لأموال المساعدة التقنية وترويجا متزايدا للتعاون الصناعي الدولي ، وخاصة ما تعلق منه بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب .

٢٥ - وينبغي أن يراعى ، في تحسين أداء ونوعية مواد البناء التقليدية منخفضة التكلفة ، جوانب يذكر منها التكاليف ومدة الاستعمال والطلب الفعلي والطاقة الاستيعابية للسوق . وبالنظر الى أن سوق مواد البناء يتحكم فيها الطلب ، ينبغي اتخاذ احتياطات خاصة لتفادي استنفاد الموارد المحلية وتدهورها على نحو لا ضابط له .

٢٦ - واستهلاك الطاقة مكون هام من مكونات انتاج مواد البناء . فزيادة الطلب على مواد البناء تؤدي الى زيادة الطلب على الطاقة ، وهو ما يمكن تعويضه جزئيا باستخدام تكنولوجيات صناعية مقتصدة الاستهلاك للطاقة ، وكذلك استخدام مصادر للطاقة غير تقليدية ومتجددة .

٢٧ - وينبغي تشجيع التدريب أثناء الخدمة للمهنيين العاملين في انتاج مواد البناء واستخدامها بغية ايجاد الثقة في المواد والمكونات الابتكارية منخفضة التكلفة . ومما يوصى به كذلك ادراج المعلومات الملائمة عن هذه التطورات الجديدة بشكل مناسب في مناهج مؤسسات التعليم المهني والأكاديمي .

٢٨ - وتسليما بالحاجة الى نشر تقنيات التصميم والتشييد الابتكارية ذات الصلة ، على مستوى القاعدة الشعبية ، ينبغي انشاء مراكز مناسبة بهدف تحسين المهارات وتدريب الحرفيين ومنظمي المشاريع والمشرفين وغيرهم . وينبغي تقديم المساعدة لهذه المراكز لتمكينها من تكوين القدرات على اثبات صلاحية التكنولوجيات والمواد الجديدة . وسيكون من المستصوب في مرحلة لاحقة ، اقامة شبكة من هذه المراكز باعتبارها جهات لا مركزية لنشر التكنولوجيات الجديدة في البلد المعني على نطاق أوسع .

٢٩ - ومن أجل تشجيع انتاج مواد البناء الجديدة باستخدام عمليات وتكنولوجيات ابتكارية ، خاصة في قطاع الصناعات الصغيرة ، ينبغي توسيع الدعم المقدم من رؤوس الاموال المساهمة ليشمل منظمي المشاريع بغية تشجيع الاستثمار في هذا القطاع . وقد تشمل الشروط المسبقة اللازمة لتقديم هذا الدعم ، فيما تشمله ، انشاء ربط تقني مناسب بين عملية الدعم هذه وبين مؤسسة راسخة للبحث والتطوير أو فريق استشاري قائم .

٣٠ - وينبغي لدى ترويج صناعة مواد البناء ايلاء الاعتبار الواجب لطبيعة الطلب ومداه بغية تأمين الاستخدام الامثل للموارد المستثمرة وميسورية اقتناء المنتجات والمكونات . وفيما يتعلق بالاسكان ، سيستند تقييم الطلب أساسا الى القدرة الشرائية للعملاء وتفضيلاتهم الاجتماعية - الاقتصادية ، والاحوال المناخية للمنطقة ومدى تعرضها للكوارث . وبصرف النظر عن هذه الاعتبارات ، ينبغي للحكومات أن تشرع في تطبيق سياسات تيسر على قطاعات السكان المحرومة اقتناء المساكن .

٣١ - وتسليما بالعلاقة التكاملية بين تصميم مواد البناء واستخدامها ، ينبغي التعجيل بمباشرة تنفيذ برامج ترويجية لاحلال الثقة في انتاج المواد والمكونات التقليدية لدى رجال المهنة والمثقفين النهائيين (بمن فيهم المقاولون) . وسوف يترتب على ذلك قبول واسع النطاق لمواد البناء التقليدية والمحلية في مشاريع تشييد المباني العامة والخاصة .

٣٢ - ومن المستصوب احداث آلية متعددة التخصصات ، على الصعيد الوطني ، تتولى التنسيق بين الأدوار التي تؤديها جميع الأطراف الفاعلة المعنية بتطوير مواد البناء وانتاجها وتوزيعها واستخدامها . وسيمكّن هذا النظام من سد الثغرة الفاصلة بين البحث والتطوير ، والانتاج ، ومتخذي القرارات ، والمهنيين والمنتفعين ، وذلك بتيسير التفاعل المتواصل ، بمساعدة من المنظمات الدولية ، فيما بين كافة المعنيين .

٣٣ - ونظرا لأن عددا من البلدان هي الآن بصدد تحويل اقتصاداتها من اقتصادات ذات تخطيط مركزي الى أنظمة ذات توجه سوقي ، فيمكن للمنظمات الدولية أن تقدم المساعدة التقنية لمن يطلبها من هذه البلدان بغية دعم جهودها الرامية الى انعاش واعادة تنظيم صناعاتها في مجال مواد البناء والتشييد . وينبغي للمنظمات الدولية أن تعمم على البلدان النامية ما اكتسب من خبرات في هذا المجال .

اقرار "عناصر استراتيجية تنفيذية لتنمية قطاع مواد البناء منخفضة التكلفة"

٣٤ - أقرت المشاورة كذلك بتوافق الآراء عناصر استراتيجية تنفيذية لتنمية قطاع

مواد البناء منخفضة التكلفة ، المبينة في دراسة أعدها "الموئل" وعرضت على المشتركين بغية النظر فيها واقرارها .

عناصر استراتيجية تنفيذية لتنمية قطاع مواد البناء منخفضة التكلفة

ألف - الأساس المنطقي

(١) على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومات والمنظمات الدولية ، لا يزال هناك مجال فسيح لتحسين أداء قطاع مواد البناء منخفضة التكلفة . وسيكون مطلوبا من كافة الأطراف المعنية تنسيق عملها واضفاء التماسك عليه بغية الافادة من مجموع الطاقات الانتاجية للقطاع . ففي حين يجب أن تكون الاستراتيجية العملية مصممة خصيصا للبلد المعني كي يتسنى الاستغلال الأمثل لرصيد البلد من الموارد ، كما يتعين بالضرورة أن يرسمها كل بلد لنفسه ، فانه يمكن تحديد العناصر الرئيسية لاستراتيجية عالمية من شأنها أن تشكل اطارا لصياغة الاستراتيجيات الوطنية .

باء - الهدف

(٢) يتمثل الهدف الأساسي من وضع استراتيجية لقطاع مواد البناء منخفضة التكلفة في تحسين الأداء الشامل لهذه المواد عبر تحسين انتاجيتها ، واقتصادها للطاقة ، ونوعية نواتجها ، وتخفيض تكاليف انتاجها .

جيم - اعتبارات عامة

(٣) ينبغي أن تستند الاستراتيجية الى نهج مؤات ينشط عمل جميع الأطراف العاملة في قطاع مواد البناء منخفضة التكلفة .

(٤) ينبغي أن يشكل تشجيع المجتمع على المشاركة على كافة الأصعدة عنصرا أساسيا من عناصر الاستراتيجية . كما ينبغي دعم المبادرات المحلية في مجال التدريب وأنشطة الحفز والترويج بغية تمكين المجتمعات المحلية من المشاركة في المسؤوليات وفي الفوائد المقترنة بنمو قطاع مواد البناء منخفضة التكلفة .

(٥) ينبغي أن تتصدى الاستراتيجية ، بطريقة محددة وواقعية ، للقيود المفروضة على القطاع في جانبي العرض والطلب .

(٦) ينبغي أن تعكس الاستراتيجية المعدة لقطاع مواد البناء منخفضة التكلفة الروابط الأمامية والخلفية للقطاع مع غيره من القطاعات الاقتصادية بصفة عامة ، وقطاع التشييد بصفة خاصة .

دال - العمل الوطني

١ - البيئة السياساتية

(٧) ينبغي أن تعطى أولوية عاجلة على الصعيد الوطني لمسألة تهيئة بيئة سياساتية مؤاتية لنمو القطاع . ويمكن تحقيق ذلك بارساء حوار وطني يشارك فيه ممثلو الحكومات ، والهيئات المهنية ، والصناعة ، والمنظمات غير الحكومية العاملة في هذا القطاع . وينبغي لهذا الغرض تشكيل هيئة تنسيق وطنية عليا تتألف عضويتها من ممثلين لكافة الأطراف المعنية . وينبغي أن تعمل هذه الهيئة على تعزيز القطاع من خلال التنسيق فيما بين القطاعات ، واستعراض السياسات القطاعية والمشتركة بين القطاعات ، والترتيبات المؤسسية واصلاحها حيثما أمكن ، وتعبئة الموارد من أجل القطاع .

٢ - دور منظمي المشاريع

(٨) يعد منظمو المشاريع من الأطراف الفاعلة الرئيسية والقوة الدافعة في تنمية القطاع . وعلى ذلك ينبغي أن تسعى الاستراتيجية الوطنية الى اشراك منظمي المشاريع في كافة عمليات اتخاذ القرارات .

٣ - تطوير التكنولوجيا ونقلها وتوزيعها

(٩) التكنولوجيا التقليدية هي دعامة قطاع مواد البناء منخفضة التكلفة . وعلى ذلك ينبغي أن توجه الجهود الرامية الى تحسين المستوى التكنولوجي للقطاع نحو تهذيب وتحسين التكنولوجيات الموجودة الى جانب ادخال تكنولوجيات بديلة ملائمة .

(١٠) ينبغي انشاء قواعد بيانات وطنية عن التكنولوجيات المتوافرة الملائمة للقطاع . وعلاوة على ذلك ينبغي اقرار مبادىء توجيهية على الصعيد الوطني لاقتناء التكنولوجيا من مصادر أجنبية . وينبغي تعميم هذه المبادىء التوجيهية ، مع قوائم بمصادر التكنولوجيا ، على مراكز البناء المحلية .

(١١) ينبغي للحكومات أن تقدم لقطاع مواد البناء منخفضة التكلفة حوافز على ادخال تكنولوجيات جديدة وابتكارية ، فتقدم اليه مثلا منحا مناظرة أو حوافز ضريبية وما الى ذلك .

٤ - الدعم المؤسسي

(١٢) ينبغي لمنظمات تنمية الصناعات الصغيرة أن تعطي أولوية في اهتماماتها لقطاع مواد البناء منخفضة التكلفة ، وتركز مواردها المحدودة على مجالات محددة من القطاع بغية دعمها بشكل مطرد .

(١٣) ينبغي تيسير حصول صغار المنتجين على المدخلات الرئيسية كالمواد الخام ، وذلك باتخاذ تدابير من قبيل حجز الأراضي لاستخراج المواد الخام واختبار جودتها وما الى ذلك .

(١٤) ينبغي توجيه المصارف ومؤسسات التمويل الانمائية نحو تقديم الائتمانات بشروط مرنة الى قطاع مواد البناء منخفضة التكلفة . كما ينبغي تشجيع المشاركة في رؤوس الأموال حيثما أمكن ذلك .

(١٥) ينبغي تلبية احتياجات القطاع من الموارد البشرية ، مع تركيز خاص على تنمية روح المبادرة واشراك المرأة في التنمية الصناعية .

(١٦) ينبغي أن تمنح المنظمات الوطنية للتوحيد القياسي أولوية لصوغ معايير ومواصفات واقعية لمواد البناء منخفضة التكلفة .

٥ - دعم التسويق

(١٧) ينبغي ضمان الطلب المستمر على مواد البناء منخفضة التكلفة عن طريق زيادة استعمالها في مشاريع البناء ، التي تمولها الحكومات . وسيقتضي ذلك تجاوز تحيزات رجال المهنة ازاء استعمال مواد البناء منخفضة التكلفة .

(١٨) ينبغي للهيئات الحكومية أن تنظم مشاريع ايضاحية بغية تعزيز القدرة التنافسية لمواد البناء منخفضة التكلفة في مواجهة المواد التي تنتجها المؤسسات الكبرى .

(١٩) ينبغي توسيع نطاق الخدمات الصناعية المتوفرة لتشمل تقديم الدعم التسويقي الى صغار المنتجين على أساس جماعي .

هاء - العمل الدولي

(٢٠) ينبغي للهيئات الدولية للمساعدة الانمائية ، مثل الوكالات المتخصصة بمنظومة الامم المتحدة والهيئات الثنائية المانحة والمنظمات الدولية غير الحكومية ، أن تجعل من أولوياتها تنمية قطاع مواد البناء منخفضة التكلفة في البلدان النامية ، ومؤدى ذلك زيادة المساعدة التقنية والمالية المقدمة الى القطاع .

(٢١) ينبغي تعزيز الشبكات والمراكز الاقليمية بغية تيسير تبادل المعلومات ذات الصلة بتكنولوجيات ومواد البناء منخفضة التكلفة ، فيما بين البلدان النامية .

(٢٢) ينبغي تشجيع نقل التكنولوجيا المباشر فيما بين المؤسسات في قطاع الصناعات الصغيرة لانتاج مواد البناء .

(٢٣) ينبغي تشجيع أنشطة المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال نقل التكنولوجيا وتوزيعها على قطاع الصناعات الصغيرة لانتاج مواد البناء .

(٢٤) ينبغي دعم عملية وضع معايير اقليمية لمواد البناء منخفضة التكلفة .

أولا - تنظيم المشاورة

افتتاح المشاورة

كلمة باسم المدير التنفيذي للموئل

٣٥ - أعرب ممثل المدير التنفيذي للموئل في كلمته الافتتاحية عن تقديره للحكومة اليونانية على تنظيمها للمشاورة ولليونيدو على مشاركتها في التنظيم. وأكد على أن المشاورة تنعقد في ظرف حاسم. فعلى أثر اعتماد الجمعية العامة - بموجب قرارها ١٨١/٤٣ بتاريخ ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ - الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠، (٥) عكفت الحكومات على صياغة وتنفيذ استراتيجيات لتلبية احتياجات سكان البلدان النامية من المأوى. ويعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة الاداة الوحيدة التي يمكن بواسطتها تنفيذ هذه الاستراتيجية. ويتوقف النجاح على الصعيد الوطني الى حد بعيد على توافر مواد البناء الأساسية بأسعار في متناول المنتفعين النهائيين. وقد قصرت صناعة مواد البناء دون سد الفجوة المتزايدة الاتساع بين الطلب والانتاج مما أدى الى تزايد الاعتماد على الواردات في بلدان عديدة. غير أن استيراد التكنولوجيات على نطاق واسع لم يفض الى تذليل الصعوبات.

٣٦ - وقد تجاهلت الواردات المؤسسات الصغيرة فأبرزت ما يوجد في معظم البلدان من تواز بين تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة التقليدي من جهة وتنمية القطاع المنظم أو الرسمي من جهة أخرى. وأضاف أنه ينبغي تعزيز الروابط الهيكلية داخل صناعة مواد البناء وبذل الجهود الرامية الى وضع التكنولوجيات الملائمة المتوافرة في السوق العالمية في متناول قطاع المؤسسات الصناعية الصغيرة.

٣٧ - واسترعى الانتباه الى صناعات التجهيز في درجات حرارة عالية، كثيفة الاستهلاك للطاقة، والى استنفاد الموارد الطبيعية، وهما مجالان رئيسيان من مجالات المشاكل ينبغي التصدي لهما اذا أريد تحقيق تنمية متوازنة لصناعة مواد البناء، بما في ذلك الحيلولة دون تدهور البيئة. وهناك الكثير مما ينبغي القيام به لعكس الاتجاهات الراهنة. وعلاوة على ذلك، سيكون للمهمة الجسيمة المتمثلة في استصلاح واعادة بناء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في بلدان الاقتصادات المخططة مركزيا السابقة، آثار تنطوي على تحديات بالنسبة الى صناعة مواد البناء في هذه البلدان. واختتم كلمته قائلا إن المشاورة ينبغي أن تضع عبر توصياتها استراتيجية عريضة ووسائل عملية تمكن الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي من اتخاذ اجراءات متكافلة لتحقيق تنمية مستديمة لهذه الصناعة في المستقبل.

---

(٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والاربعون، الملحق رقم ٨، اضافة (A/43/8/Add.1).

كلمة باسم المدير العام لليونيدو

٣٨ - عبر مدير نظام المشاورات ، نيابة عن المدير العام لليونيدو ، عن تقديره العميق للبلد المضيف على المدى الذي ذهب اليه في التحضير لهذه المشاورة . وبخصوص المشاكل الاساسية التي تواجه البلدان النامية ، قال إن معظم هذه البلدان لم تتمكن من تلبية احتياجاتها التي لا تكاد تحصر في مجالي الاسكان واشغال اقامة الهياكل الاساسية . ولن يتقلص العجز في الامدادات المحلية من المواد ما دام الطلب يرتفع بنفس الوتيرة التي يتزايد بها السكان وينمو الاقتصاد في خلال السنوات القادمة . وتعتمد غالبية البلدان النامية على واردات المواد الاساسية مثل الاسمنت والخشب والحديد والصلب والزجاج . وتتراوح القيود الخارجية المفروضة على التنمية الصناعية في البلدان النامية من تدهور معدلات التبادل التجاري والمديونية والحواجز الجمركية والى التكلفة العالية للطاقة . وينبغي كذلك أن تؤخذ في الحسبان تيرة التغيّر التكنولوجي في البلدان المتقدمة النمو . وأردف يقول إن تدفق الأموال الانمائية قد تطرأ عليه تغيرات هيكلية نتيجة لانجذاب المستثمرين الى الأسواق الجديدة للاقتصادات الناشئة في أوروبا الشرقية والوسطى .

٣٩ - وقد عرقلت هذه العوامل الخارجية والقيود الرئيسية الداخلية صناعة مواد البناء كذلك . فالموارد المحلية لا تستغل بالشكل المناسب بسبب ضيق الأسواق والافتقار الى مهارات تنظيم المشاريع وغياب الاستراتيجيات . وهكذا فان المجال مفتوح أمام اليونيدو لكي تركز على ادماج الصناعة مع سائر القطاعات الاقتصادية . لذلك ينبغي للمشاورة أن تؤكد على الحاجة الى استراتيجيات وسياسات مناسبة لتحقيق التنمية الصناعية ، وتنظر في الكيفية التي يمكن بها تهيئة ظروف مؤاتية لتقليص الفجوة بين العرض والطلب وتشجيع المزيد من الاعتماد على المواد والموارد المحلية . وتلك انجازات يمكن تصور امكانية تحققها بدعم من الحكومات والقطاع الخاص مقرونا بالتعاون الدولي باعتباره جانبا أساسيا من الخطط المقبلة لتنمية صناعة مواد البناء في البلدان النامية .

٤٠ - وأكد على أن المشاورة تشكل احدى الأدوات التي يستعان بها في تمديد النهج السياساتي المناسب وتهيئة مناخ مؤات لتحسين الصناعة . كما أنه بامكان المشاورة استبانة الوسائل اللازمة لضمان الفوائد التي تجنيها البلدان النامية ، على المدى الطويل ، من التحكم في التكنولوجيات الجديدة وتشجيع صناعاتها الوطنية في السياق الاوسع لبلوغ أهداف التصنيع .

كلمة وكيل وزارة الاقتصاد الوطني ، اليونان

٤١ - رحب وكيل وزارة الاقتصاد الوطني ، باسم الحكومة اليونانية ، بمبادرة اليونيدو في تنظيم المشاورة الثانية حول صناعة مواد البناء بغية مساعدة البلدان

النامية فيما تبذله من جهود لتحقيق تنميتها . وأكد على أهمية صناعة مواد البناء، وعلى جوانبها النوعية والكمية بالنسبة الى الاقتصاد . وقال إن انتاج مواد البناء يضطلع بدور استراتيجي في التنمية الاقتصادية الوطنية .

٤٢ - وأضاف أن هذه المشاورة تنعقد في ظروف دولية اقتصادية ومالية دقيقة ترتب عليها ما تواجهه البلدان النامية من تقلص في ايراداتها من العملة الاجنبية ، مقرونا بالتكاليف المرتفعة للاقتراض وثقل عبء المديونية . ونتيجة لهذا الوضع ، فان صناعة مواد البناء ربما تشكل أحد الانشطة الصناعية الاساسية التي تسهم في خفض الاعتماد على الواردات بل وفي زيادة الصادرات .

٤٣ - وقال إن الاختيارات التكنولوجية الملائمة لظروف بلد معين ينبغي أن تستند الى القدرات المحلية وتوافر الموارد . وكان على البلدان النامية خلال هذا العقد أن تبحث المكان الرئيسي الذي يمكن لصناعة مواد البناء أن تحتله في استراتيجيات التنمية الاقتصادية بها ، وكذلك القيود المفروضة على هذه الصناعة والآفاق المفتوحة أمامها . وقال إنه ينبغي تكثيف الجهود التي تبذل في مجال البحث ووضع المعايير ومراقبة الجودة .

٤٤ - وتعتبر الجودة والابتكار عنصرين أساسيين في التنمية الصناعية . ويتعين على المؤسسات ألا تحصر أنشطتها في تحسين جودة منتجاتها وقدرتها التنافسية ، بل ينبغي أن توسع خدماتها لتشمل تدريب الموظفين وتحقيق توازن بيئي . وينبغي أن تظل الابتكارات الاستراتيجية والنوعية الشاملة في صميم مسيرة التقدم الصناعي .

٤٥ - وأردف قائلا إن صناعة مواد البناء في اليونان تشكل منذ مراحلها الاولى وحتى الآن جزءا أساسيا من الانشطة الاقتصادية للبلد . من ذلك مثلا إن منتجات الخشب والاسمنت تندرج في عداد منتجات التصدير الاساسية . واختتم كلمته قائلا إن التعاون الدولي ينبغي أن يساعد البلدان النامية على تذليل ما تواجهه من صعوبات في جهودها الرامية الى تعزيز صناعاتها في ميدان مواد البناء .

كلمة مدير شعبة نظام المشاورات

٤٦ - في ملاحظاته الاستهلالية ، شكر مدير شعبة نظام المشاورات الحكومة اليونانية على الترتيبات التنظيمية الممتازة التي اتخذت من أجل انعقاد المشاورة . وقال إن المشاورة الاولى حول صناعة مواد البناء المنعقدة عام ١٩٨٥ ، في أثينا كذلك ، تركزت على صناعة الاسمنت وعلى الحاجة الى تشجيع القطاع غير الرسمي للانتاج . وقد ارتأت اليونيدو ، استنادا الى الاعمال التحضيرية للمشاورة الثانية ، أنه ينبغي تحليل صناعة مواد البناء في مجملها ، بما من شأنه توفير نهج أوسع ازاء مساعدة البلدان النامية في تطوير صناعتها الوطنية .

٤٧ - وبناء على ذلك ركزت ورقة مناقشة المسألة الأولى على صناعة مواد البناء في مجملها وقدمت نبذة شاملة عن أهم القيود المفروضة عليها وعن خصائصها الرئيسية . في حين انصب الاهتمام بصورة أساسية في ورقة مناقشة المسألة الثانية على الدور التكميلي لقطاع مواد البناء منخفضة التكلفة ، بما في ذلك الظروف التي تعرقل تطوره .

٤٨ - ولكي تتحقق الاستفادة المثلى من الجهود الترويجية المبذولة ومن المساعدات المقدمة الى البلدان النامية ، اعتبرت اليونيدو أن اقامة صناعة للتشييد قادرة على المنافسة وديناميكية ستزيد قدرات تلك البلدان التي تواجه طلبا ملحا على تنفيذ برامج شاملة لبناء المساكن وأشغال إقامة الهياكل الأساسية . وبناء على ذلك وافق مجلس التنمية الصناعية على ادراج المشاورة الأولى حول صناعة التشييد في البلدان النامية في برنامج المشاورات لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٦ .(٦)

عرض أنشطة اليونيدو

العمليات الصناعية

٤٩ - قدم ممثل عن ادارة العمليات الصناعية عرضا لأنشطة اليونيدو في مجال صناعة مواد البناء التي تهدف أساسا الى تلبية ما تحتاجه البلدان النامية من أشغال البناء وغيرها من أشغال إقامة الهياكل الأساسية لتحقيق تنميتها الاقتصادية . وقد تركزت الاستراتيجية المتبعة لبلوغ هذا الهدف ، بصورة أساسية ، على تأمين توافر مواد البناء كما وكيفا وضمان أسعار معقولة للمواد المنتجة محليا ، وذلك في اطار السياسات العامة وآليات الدعم والأنظمة السارية .

٥٠ - وقد استند هذا النهج البرنامجي العملي الى صيغة متكاملة للتنمية تنشىء روابط وثيقة مع القطاعات الصناعية الأخرى . وأقيم وطور تعاون وثيق مع مالكي التكنولوجيا ومؤسسات البحث والتطوير بغية تأمين الحد الأقصى من الفعالية لمشاريع المساعدة التقنية . كما يشكل التعاون بين البلدان المانحة والصناعات والبلدان المتلقية حجر الزاوية في أنشطة اليونيدو ، وذلك من أجل ضمان جميع الفوائد لصالح الشركاء المعينين بمن فيهم الشركاء المتلقون . كذلك من الأمور المستحسنة للغاية اقامة تعاون فيما بين الوكالات ، أي بين المنظمات المنتمية الى منظومة الأمم المتحدة ، وخاصة منها الموئل وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وخاصة بالنظر الى امكانية استفادة

---

(٦) تقرير مجلس التنمية الصناعية عن أعمال دورته السادسة ، ٢٨ أيار/مايو - ١ حزيران/يونيه ١٩٩٠ (GC.4/2) ، المرفق الأول ، م ت ص - ٦/م - ٥ .

البلد المتلقي من الادارة المشتركة للمشاريع وما يترتب عليها من تفادي تداخل الخدمات والخبرات .

٥١ - وشملت مجالات المساعدة التقنية التي انصب عليها التركيز ، في المقام الأول ، اعداد دراسات استقصائية وقوائم جرد للمواد الخام ، والتخطيط الانمائي القطاعي ، وتطوير التكنولوجيا ونقلها وتكييفها واستصلاح المصانع الموجودة وانشاء مصانع جديدة ، وتدبير الطاقة ، وترويج تكنولوجيات وأنظمة للتشييد ، ومراقبة البيئة . ويمكن أن تشمل عملية التنفيذ أكثر من مجالين من هذه المجالات في نفس الوقت . وقد قدم وصف موجز لأنواع مختلفة من المساعدة التقنية وآليات التعاون : وهي تشجيع مواد البناء منخفضة التكلفة في أفريقيا ؛ ووضع نهج عملي لتنفيذ المشاريع في الصين ؛ وانشاء شبكة اقليمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ .

٥٢ - وفي تشاد وزائير والكاميرون ، يجري تنفيذ مجموعة من المشاريع التي تركز على ادخال وترويج تكنولوجيات بسيطة من أجل انتاج قوالب التربة المركزة وقرميد السقوف المصنوع من الأسمنت الليفي لبناء المساكن منخفضة التكلفة . وكان من الأهداف الرئيسية تمكين المنتفعين النهائيين من تطبيق أنسب التكنولوجيات بأقل التكاليف . وتُشجع وتُعان اقامة المؤسسات المحلية عبر تنفيذ أنشطة لترويج الاستثمار والتدريب ، بما في ذلك اتاحة فرص التدريب لعمال البناء .

٥٣ - وقد نفذ في الصين خلال السنوات العشر الأخيرة عدد من المشاريع في مجال مواد البناء ، ارتبط معظمها بمعاهد مختارة للبحث والتطوير أو مراكز تصميم مختارة . وقد لعبت فيها اليونيدو دورا تنسيقيا هاما . وشملت المشاريع قطاعات فرعية يذكر منها مواد الطين المشبع ، وقرميد الخزف ، والمواد العازلة وزجاج البناء والتكنولوجيات الابتكارية لاستخدام الخبث المتطاير والوقاية من الحرائق في المباني الشاهقة . كما شكل تدبير الطاقة ، الذي يعد هدفا ذا أولوية على الصعيد الوطني ، عنصرا هاما في الجهود التي بذلتها كافة الأطراف المعنية في مجال التعاون فيما بين المشاريع . وترتب على ذلك أن أصبحت الصين قادرة على مشاركة بلدان نامية أخرى في خبراتها ودرايتها الفنية في مجال استعمال الخبث المتطاير وتدبير الطاقة في صناعة الزجاج .

٥٤ - وتمثلت جوانب المساعدة الأخرى في اقامة الشبكة الاقليمية في مانيلا عام ١٩٨٣ ، لتحقيق هدف أساسي هو تيسير بناء وحدات سكنية منخفضة التكلفة في المناطق الحضرية والريفية مع الاعتماد على الموارد المتوافرة محليا . وفي عام ١٩٩٠ ، كانت الشبكة تضم ١٣ عضوا عاملا يمثل كل واحد منهم جهة اتصال وطنية يرأسها منسق وطني . وتستخدم الشبكة بمثابة قناة يمر عبرها التعاون التقني لفائدة البلدان المشاركة ، فضلا عما تقدمه من مساعدات لتلك البلدان .

ترويج الاستثمار

٥٥ - ذكر مدير شعبة الاستثمار الصناعي بادارة الترويج الصناعي والمشاورات والتكنولوجيا ، أن الهدف الاساسي لبرنامج الاستثمار يتمثل في مساعدة قطاع تنظيم المشاريع في البلدان النامية في تعبئة الموارد الخارجية اللازمة لتنفيذ المشاريع الانمائية لهذه البلدان وتحديث معداتها الصناعية أو استملاحها .

٥٦ - واشار الى بعض الامثلة الملموسة لترويج الاستثمار الصناعي في ميدان مواد البناء في أفريقيا . ففي مجال صناعة الخشب ، تمت بنجاح عملية استبانة منظمي المشاريع الافريقيين في كل من زائير وغانا والكاميرون والكونغو ومدغشقر بالاضافة الى شركائهم في البلدان المتقدمة النمو . وفي قطاع الطوب المركز ، حددت في الكاميرون مؤسستان لاغراض التعاون والترويج .

عرض أنشطة الموئل

٥٧ - أبرز ممثل عن الموئل ثلاثة مجالات هامة تركز عليها أنشطة المركز وهي : (أ) رسم سياسة بيئية مناسبة لتنمية قطاع مواد البناء منخفضة التكلفة ؛ و (ب) نقل التكنولوجيات الملائمة ونشرها بهدف تحسين الانتاجية في قطاع مواد البناء منخفضة التكلفة ؛ و (ج) صياغة معايير ومواصفات لمواد البناء المنتجة محليا بغية تشجيع استعمالها على نطاق أوسع في بناء المأوى واقامة الهياكل الاساسية . وكان الموئل يحاول اطلاع مقرري السياسات الوطنيين على المشاكل الحاسمة التي تواجه القطاع ، فضلا عن تركيزه جهوده على تحسين انتاجية صناعة مواد البناء ، خاصة في القطاع التقليدي ، عن طريق نقل التكنولوجيا ونشرها . وفضلا عن ذلك ، يقدم الموئل مساعدة تقنية عبر المشاريع الايضاحية ذات الصلة بنقل التكنولوجيا .

٥٨ - وأشار الى انشاء شبكة للمعلومات في أحد عشر بلدا أفريقيا تزودها نشرة اعلامية بمعلومات مختلفة عن التكنولوجيات الجديدة والابتكارية ، والمعايير والمواصفات المتعلقة بالمواد الجديدة . كما تبذل جهود من أجل وضع آلية نموذجية لنقل التكنولوجيا الى البلدان النامية ، بما من شأنه أن ييسر التعاون الوثيق على الصعيد الوطني بين الوزارة المسؤولة عن الاسكان والبناء ، وبين مؤسسات البحث والتدريب ومنظمي المشاريع . وستتاح هذه الآلية لبلدان نامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . كما تبذل جهود لترويج المواد منخفضة التكلفة في مجال تجهيز الكلس وتسويقه على نطاق ضيق وعلى أساس اقليمي في أمريكا الوسطى .

٥٩ - كما يقدم الموئل ، عبر شعبة التعاون التقني التابعة له ، المساعدة التقنية في تكنولوجيا صنع الطوب وتقنيات استعمال الخيزران في بناء مساكن مقاومة للزلازل ومنخفضة التكلفة . وكانت قد نظمت عام ١٩٨٧ ، بالتعاون مع المنظمة الاقليمية

الافريقية للتقييس والمجلس العلمي للكومنولث ، حلقة عمل لاستبانة القيود التي تعرقل ترويج المعايير المحلية المتعلقة بمواد البناء المحلية . وقد عقدت مناقشات متابعة في غانا وكينيا وملاوي . واعترفت الاجتماعات بأن استعمال مواد البناء منخفضة التكلفة المتوفرة محليا يشكل بديلا صالحا لخفض تكاليف بناء المساكن واقامة الهياكل الاساسية ، وخاصة في المستوطنات ذات الدخل المنخفض ، وبالتالي فان وضع معايير ومواصفات مناسبة يعد أمرا لا غنى عنه لاعتمادها على نطاق واسع .

٦٠ - وقال إن التركيز سيتحول ، خلال الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٧ ، الى تقديم مزيد من المساعدة التقنية للمشاريع الايضاحية ، استنادا الى الخبرة المكتسبة أثناء الخطة المتوسطة الأجل السابقة ، وكذلك نحو اشراك القطاع الخاص سواء في دورة انتاج مواد البناء أو مرحلة الاستخدام النهائي لها . كما يعمل الموئل على ترويج السياسات والبرامج في مجال التشييد من أجل تحقيق التنمية المستديمة للمستوطنات البشرية . وعلاوة على ذلك يعكف الموئل بنشاط على تنفيذ مشاريع البحث الرامية الى صياغة مبادىء توجيهية لتقييم مواد البناء من الناحية البيئية بما في ذلك نقل التكنولوجيات كفؤة الاستخدام للطاقة .

انتخاب أعضاء المكتب

٦١ - انتخب أعضاء المكتب الآتية أسماؤهم :

الرئيس : تيودوسيوس تاسيوس (اليونان) ، أستاذ بالجامعة التقنية الوطنية ، أثينا

المقرر : تريجوغي ن. غوبتا (الهند) ، المدير التنفيذي ، مجلس ترويج مواد وتكنولوجيا البناء ، وزارة التنمية الحضرية

نواب الرئيس : ايفو سولا فيلا (كوبا) ، مدير ادارة تطوير مواد البناء ، وزارة صناعة مواد البناء

تريجوغي ن. غوبتا (الهند) ، المدير التنفيذي ، مجلس ترويج مواد وتكنولوجيا البناء ، وزارة التنمية الحضرية

دو - بروس أكويتي (توغو) ، مدير مركز البناء والاسكان

اعتماد جدول الاعمال

٦٢ - اعتمدت المشاورة جدول الأعمال التالي :

١ - افتتاح المشاورة

٢ - انتخاب الرئيس ونواب الرئيس والمقرر

٣ - اعتماد جدول الاعمال وتنظيم الاعمال

٤ - عرض المسائل تقدمه أمانة اليونيدو ومركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

٥ - مناقشة المسائل

المسألة ١ : استراتيجيات وسياسات تطوير صناعة مواد البناء في البلدان النامية

المسألة ٢ : تدابير تعزيز صناعة مواد البناء منخفضة التكلفة في البلدان النامية

٦ - الاستنتاجات والتوصيات

٧ - اعتماد تقرير الاجتماع

اقرار الاستنتاجات والتوصيات

٦٣ - اعتمدت استنتاجات وتوصيات المشاورة الثانية حول صناعة مواد البناء بتوافق الآراء في الجلسة العامة الختامية في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ . كما أقرت بتوافق الآراء عناصر استراتيجية تنفيذية لتطوير قطاع مواد البناء منخفضة التكلفة .

الوثائق

٦٤ - ترد في المرفق الثاني قائمة بالوثائق التي صدرت قبل انعقاد المشاورة .

ثانيا - تقرير الجلسات العامة

عرض المسائل

المسألة ١ - استراتيجيات وسياسات تنمية صناعة مواد البناء في البلدان النامية

٦٥ - قدم ممثل لليونيدو المسألة الأولى المعروضة على المشاورة لمناقشتها . وأكد على وجوب اتخاذ خطوات في الوقت المناسب لزيادة انتاج الصناعة بهدف تلبية الطلب المتزايد على المساكن ومشاريع الأشغال العدنية .

٦٦ - وأشار أيضا الى ضرورة وجود سياسة متماسكة للاسكان والبناء تستند الى تقدير واقعي لاحتياجات البلد المحلية والى استخدام الموارد المتوافرة محليا من أجل موازنة الاعتماد المتزايد على الواردات في مواد البناء الأساسية . وتتمثل المشاكل الرئيسية التي تعرقل جهود تصنيع البلدان النامية في ارتفاع تكاليف الانتاج بسبب اتباع أساليب انتاج كثيفة الاستهلاك للطاقة ، واستخدام المرافق القائمة دون طاقتها ، واستخدام تكنولوجيا غير ملائمة لظروف السوق المحلية . كذلك فان القيود المالية التي تواجه معظم هذه البلدان تحول دون اعادة هيكلة كثير من الوحدات الانتاجية ؛ والأسواق الصغيرة والواقع الاقتصادي المحلي تعرقل هي الأخرى تنمية الصناعة .

٦٧ - وأضاف قائلا انه بالنسبة الى مواد البناء الثانوية ، أي القرميد والمواد المصنوعة من الأسمنت ، فان حجم السوق يكون أقل أهمية نظرا لأن هذه المواد تنتجها في الأغلب مؤسسات صغيرة ومتوسطة . غير أن وجود عدد من المشاكل الهامة المتعلقة بهذه المؤسسات ظاهرة شائعة في البلدان النامية فمن العقبات الرئيسية التي يواجهها المنتجون على النطاق الصغير أو المتوسط رداءة نوعية المنتجات ، وانخفاض مستوى مقبوليتها من جانب المنتفعين النهائيين ، وعدم توافر مهارات التنظيم والادارة ، وصغر حجم الأسواق . ومن الممكن تحسين مستوى الصناعة في مجملها في الاطار العام للسياسات التشجيعية . وقال انه ينبغي للقطاعين الخاص والعام أن ينسقا جهودهما ويقوما بدور أساسي في تأمين أداء أفضل من جانب صناعة مواد البناء .

٦٨ - وتابع حديثه قائلا ان المشاورة ينبغي لها ، مع مراعاة القيود الأساسية التي تواجهها البلدان النامية ، أن تناقش التدابير اللازمة لتنمية صناعة مواد البناء وتوصي بها ، وينبغي أن ترتبط هذه التدابير باستراتيجيات لتخفيض تكاليف الانتاج ، وتعزيز مؤسسات البحوث ، واستخدام الموارد المحلية ، وادخال تغييرات على السياسات القائمة ، بما في ذلك الاستراتيجيات والسياسات الموجهة نحو العمل ، بهدف ايجاد استجابة أكثر دينامية من جانب صناعة لها هذا القدر من الأهمية . وفيما يتعلق ببلدان الاقتصاد المخطط مركزيا السابقة ، يمكن ايجاد المزيد من فرص التعاون على

الصعيدين الاقليمي والاقاليمي ، بالنظر الى الآثار البعيدة المدى للسياسات الضرورية لاحلال نظم سوقية التوجه .

موجز المناقشات

٦٩ - أشار أحد المشتركين الى أن كثيرا من البلدان النامية يفتقر الى سياسات اسكانية . والمطلوب من المنظمات الدولية مساعدة الحكومات في صياغة مثل هذه السياسات التي تحتاج في تطبيقها الى أدوات ملائمة فيما يتعلق مثلا بتخصيص الأراضي وبالتمويل . وينبغي أيضا أن يكون هناك قطاع ثالث دينامي لتقديم خدمات يذكر منها تأمين الكهرباء والسباكة والاشغال المدنية . وأعطى مشترك آخر أمثلة لنجاح عناصر سياسة معينة في أحد البلدان النامية في آسيا حيث أنشىء ما يلي : (أ) نظام دينامي لتمويل الاسكان ؛ و (ب) آلية مؤسسية لتنسيق السياسات الوطنية للاسكان مع السياسات التي أقرتها المجالس الاقتصادية الوطنية والقطاع الخاص والمؤسسات المالية ؛ و (ج) اقرار معايير تنظيمية مرنة ؛ و (د) انشاء صناعات لمواد البناء وللتشييد قادرة على التنافس .

٧٠ - وأكد مشترك آخر أنه ينبغي لمقرري السياسات أن يراعوا عند صياغة سياسات الاسكان ، بالاضافة الى الاعتبارات التقنية ، الابعاد الاجتماعية لمقبولية مشاريع الاسكان من جانب المالكين المحتملين . فالمقبولية يزداد احتمال تحققها اذا أتيح للسكان المعنيين أن يشاركوا في تنفيذ هذه المشاريع . وهناك عناصر أخرى على نفس القدر من الاهمية يذكر منها فئة الدخل ومستواه . ورأى أن السلطات في البلدان النامية ينبغي لها أن تبدي استعدادها السياسي لايجاد برامج متكاملة للاسكان بالتعاون الوثيق مع السكان المحليين المعنيين . فمن الممكن أن يترتب على عملية اشراك السكان في مشاريع الاسكان الخاصة بهم ضم العنصر الأساسي المتمثل في توافر الحافز لدى السكان الى الجهود العامة للتنمية .

٧١ - وقد استرعى أحد المشتركين الانتباه الى نقص في مواد البناء في العديد من البلدان النامية ، يعود الى الحاجة المتزايدة الى المساكن . وحذّر من أن الثغرة بين المعروض من مواد البناء والطلب عليها ستستمر في الاتساع ما لم تتخذ خطوات ابتكارية لتداركها . وأضاف قائلا ان صناعات مواد البناء والتشييد ينبغي أن تكون وثيقة الارتباط فيما بينها لكي تتبع البلدان النامية النهج الأمثل ازاء مشكلة الاسكان .

٧٢ - ودعا عدد من المشتركين الى ادماج صناعة مواد البناء في سياق واسع يضم كافة احتياجات التشييد بما فيه برامج الاسكان في القطاعين الخاص والعام وأشغال اقامة الهياكل الأساسية . ويتيح هذا النهج ايجاد استجابة منسقة لمشكلة الطلب على مواد البناء على الصعيد المحلي . وينبغي بالاضافة الى ذلك اعطاء المبادرات والمسؤوليات

لمتخذي القرارات الذين يتعين عليهم أن يعملوا معا على الصعيد المحلي في كلا القطاعين العام والخاص .

٧٣ - وأشار مشترك آخر الى عدم توافر بيانات احصائية عن مواد البناء بوجه عام ، ومن شأن هذه البيانات أن تساعد على دراسة الاحتياجات والتنبؤ بها وعلى تقييم قدرات البلد وطاقته على توفير قدر كاف من الامدادات . وينبغي القيام بدراسات استقصائية بمساعدة من منظمات دولية كاليونيدو والمونل على سبيل المثال .

٧٤ - واقترح مشترك وجوب توسيع نطاق البيانات لتتضمن عناصر اجتماعية - اقتصادية يذكر منها الهيكل الاسري وملامح الدخل . وشدد على وجوب ايلاء الانتباه للطلب الفعلي الذي يستند أساسا الى قوة السكان الشرائية .

٧٥ - وأعرب مشترك آخر عن رأي مؤداه أن استخدام المرافق الانتاجية القائمة دون طاقتها يعد مشكلة رئيسية في أكثر البلدان النامية مردها في المقام الاول الى أن قدرة السوق قدّرت فوق حقيقتها في مرحلة دراسة الجدوى . وأضاف قائلا ان الطاقة الانتاجية ينبغي أن تكون قابلة للاستمرار وأن تظل في حدود الموارد المالية المتوفرة . وينبغي بالاضافة الى ذلك أن تكيف تكنولوجيا الانتاج مع الظروف المحلية . واذا كانت مواد البناء المنتجة في البلدان النامية يقصد بها العرض في الاسواق العالمية فينبغي اخضاعها لمراقبة النوعية واعتمادها لكي تكون قادرة على التنافس . وأضاف قائلا انه نظرا لتنوع الخبرات المتخصصة الضرورية لتطوير الصناعة ، كالخبرات في التكنولوجيا والادارة والطاقة والتمويل ، فان العمل الجماعي يعد أمرا أساسيا على الصعيدين الوطني والدولي .

٧٦ - وأشار أحد المشتركين الى أن جهود التصنيع في كثير من البلدان النامية لم تسفر عن النتائج المنتظرة . وأضاف قائلا ان كثيرا من الوحدات الانتاجية ، وبوجه خاص في بلده ، تعمل بمعدل ١٥ - ٢٠ في المائة من طاقتها ، وأن برنامج الخوصصة الذي اضطلعت به الحكومة لم يف بالتوقعات . وشدد على أن الدراسات التكنولوجية الاقتصادية المتعمقة ينبغي أن تكون الأدوات الأساسية لاقامة المشاريع الصناعية ، وعلى ضرورة تجنب انشاء الوحدات الانتاجية التي يتجاوز حجمها قدرة الأسواق المحلية على الاستيعاب . ونظرا لظروف الأسواق المحدودة في العديد من البلدان النامية ، ينبغي أن تبذل الجهود لاضفاء بُعد اقليمي أو دون اقليمي لتأمين قدرة الأسواق على البقاء .

٧٧ - واتفق عدد من المشتركين في الرأي بأن انتاج مواد البناء ليس هدفا بحد ذاته . والهدف الأساسي لتوفير امدادات كافية من المواد هو انتاجها بتكلفة معقولة . وأعرب كثير من المشتركين عن قلقهم ازاء ارتفاع تكاليف الانتاج الناجمة في جملة أمور ، عن واردات الوقود (المصدر الأساسي للطاقة في العديد من البلدان) . وتشكل الآلات والمعدات المتداعية عبئا ماليا اضافيا . وينبغي لمؤسسات البحث والتطوير

والمراكز المهنية التقنية أن تساعد صناعة مواد البناء على ايجاد أساليب بديلة للحد من تكاليف الانتاج .

٧٨ - وقدم مشترك من بلد نام عرضا موجزا لمثال ناجح لاستصلاح مصنع للقرميد . وكانت الأهداف الأساسية للمشروع توفير الطاقة عند مستوى الانتاج ، والحد من تكاليف الانتاج ، وتقليل الاعتماد على الواردات من البلدان المجاورة . وقد تم نقل ملائم للتكنولوجيا بفضل التعاون الدولي : كذلك قدمت مساعدة تقنية عن طريق المعونة الثنائية وبمشاركة اليونيدو . وركّبت آلات جديدة وطوّرت عملية جديدة لصنع القرميد الأجوف من الطين المركّز الممزوج بالأسمنت . وقال ان النهج الجديد اذ مكّن من الاستغناء عن الأفران والمجففات ، أدى الى تحقيق وفورات هامة في الطاقة . وكادت الخصائص الميكانيكية للقرميد أن تكون مماثلة للقرميد المحروق بالطريقة التقليدية وكانت فضلا عن ذلك ملتزمة بالمعايير الدولية .

٧٩ - وفي سياق آخر ، أثار ممثل لبلد متقدم النمو في شرق أوروبا مسألة وفرات الطاقة . وقال ذلك المتحدث ان صناعة مواد البناء في بلده لا تستطيع تزويد الأسواق بمواد عازلة مرضية لاستعمالها في الجدران الخارجية . ونتيجة لذلك كان هناك استهلاك مفرط لوقود التدفئة المستورد بتكلفة باهظة . ومن شأن تطبيق تكنولوجيا انتاجية ملائمة ، فضلا عن التزام المعايير المتفق عليها لاستخدام المواد العازلة للحرارة ، أن تسهم بقسط هام في تحقيق وفورات في الطاقة . وذكر أن من الممكن في هذا السياق بالذات مساعدة صناعة مواد البناء عن طريق مشاريع مشتركة مع رؤوس أموال أجنبية . غير أن هذا النهج تلزمه سياسات استثمارية ملائمة تتضمن حوافز كالتيسيرات الضرائبية والتعاون الدولي .

٨٠ - ونوقشت أيضا مسألة التمويل . ونظرا للدور الهام الذي تؤديه صناعة مواد البناء في البلدان النامية ، فقد اتفق جميع المشتركين على الرأي بأنه ينبغي للمؤسسات المصرفية والتمويلية المتخصصة أن تتوخى مزيدا من المرونة عندما يلجأ اليها منظموا المشاريع . وذكر أحد المشتركين أن اللوائح الحالية عموما لا تسهل الاستثمار في الصناعة ، لا سيما في قطاع الصناعات الصغيرة . وذكر مشترك آخر أن التمويل يشكل مسألة ذات أهمية بالغة في كثير من البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا السابقة نظرا لعمليات التكييف الهيكلي الجارية فيها . وبالاضافة الى ذلك تحتاج هذه البلدان الى التعاون الدولي فيما تبذله من جهود لاعادة هيكلة صناعات مواد البناء والتشييد لديها لكي تتكيف مع النظم السوقية التوجه .

٨١ - وأثيرت أيضا خلال المناقشات ، من قبل مشتركين من البلدان المتقدمة النمو ومن البلدان النامية على السواء ، مواضيع بيئية تتعلق بتطبيق تكنولوجيات انتاجية أنظف وبمراقبة البيئة . واتفق الجميع على الرأي القائل بأن استثمار الموارد الطبيعية

وانتاج مواد البناء ينبغي الاضطلاع بهما في ظروف تنظيمية تهدف الى حماية البيئة وتجنب الاضرار التي لا يمكن تداركها .

المسألة ٢ - التدابير الرامية الى تعزيز مواد البناء المنخفضة التكلفة

٨٢ - قدم ممثل عن الموئل المسألة الثانية المعروضة على المشاورة لمناقشتها . وأكد على أن عبارة "مواد البناء المنخفضة التكلفة" تستخدم للاشارة الى مجموع المواد التي تنتج للاستهلاك في الأسواق المحلية وتستخدم في صنعها مواد خام ومهارات متوفرة محليا . وتشترك هذه المواد في الخصائص التالية : الانتاج الصغير النطاق في القطاع غير الرسمي ، واستخدام تقنيات وتكنولوجيات بسيطة ، والاعتماد على مزايا الأسعار التي تتفوق بها على مواد البناء المصنوعة في القطاع المنظم .

٨٣ - وترجع أهمية مواد البناء المنخفضة التكلفة في البلدان النامية الى سببين : أولهما هو أن الحكومات تنقل على نحو متزايد عبء برامج الايواء الى بناة بيوت افراد ، وأن أنشطة التشييد تندرج بصورة متزايدة في عداد مهام المنشآت الصغيرة أو البالغة الصغر . ونتيجة للاستراتيجية العالمية للايواء حتى سنة ٢٠٠٠ ، تعلق أهمية فائقة على تعزيز قدرة صغار المنتجين . والسبب الثاني هو كبر حصة قطاع الصناعات الصغيرة في الانتاج في كثير من البلدان النامية . ففي أحد بلدان آسيا مثلا يشكل انتاج القرميد والبلاط والرمل والجير أكثر من ٣٥ في المائة من اجمالي قيمة مواد البناء المنتجة هناك . وفي بلد آسيوي آخر تنتج المصانع الصغيرة نحو ٨٠ في المائة من مواد البناء .

٨٤ - وأضاف قائلا انه على الرغم من أهمية قطاع مواد البناء المنخفضة التكلفة ، فهو لا يحظى الا بقدر ضئيل من الاهتمام والدعم من قبل مقرري السياسات ومن المؤسسات الائتمانية والمجتمع الدولي . بالاضافة الى ذلك لم يدرج ذلك القطاع في البرامج والمشاريع الحكومية . ففي العديد من البلدان النامية ، تؤدي الحكومات دور منظمي المشاريع من خلال مؤسسات الدولة ، مما يؤدي في أكثر الحالات الى انتاج مركزي كثيرا ما يتلقى المساعدة من برامج المعونة الثنائية ؛ وليس هناك سوى قدر ضئيل من التفاعل بين صغار المنتجين والحكومات . ولا يزال القطاع غير الرسمي ، برغم اتساع نشاطه ، يعمل على مستوى الكفاف ، عاجزا عن تحسين نوعية انتاجه ولا يحظى الا بقسط ضئيل من خدمات الدعم التي تحظى بها شبكات الانتاج التي أضفي عليها الطابع المؤسسي .

٨٥ - وأكد أيضا على أن من أهم العقبات التي تمنع قطاع الصناعات الصغيرة من تحسين انتاجيته وأدائه هو اعتماده المفرط على التقنيات التقليدية . وينبغي أن تبذل الجهود لتسهيل انتقاله من مرحلة الكفاف الى مرحلة الانتاجية . وبسبب القيود المفروضة على القطاع ، ينبغي لمؤسسات البحث الوطنية والمؤسسات الانمائية ومنظمات

المهنيين أن تكون أكثر استجابة للمشاكل التي تواجه صغار المنتجين . فتكييف التكنولوجيات المستوردة مع الظروف المحلية ، والبرامج التدريبية ، وسياسات التسعير ، وخدمات الارشاد هي ، في جملة أمور ، مجالات تستحق اهتماما خاصا . أما بالنسبة الى اللوائح التي تناوىء استخدام مواد البناء المصنوعة محليا فينبغي أن تخضع هي أيضا للفحص الدقيق .

٨٦ - وأكد ممثل الموئل ، في ختام بيانه ، على مجالات رئيسية أخرى تحتاج هي أيضا الى اهتمام خاص ، ومنها انتهاج سياسة بيئية وتعزيز التدابير المتخذة عن طريق آليات الدعم المؤسسية بهدف زيادة النمو وتحسين النوعية واستخدام كامل القدرة المتوفرة . وأبرز أيضا تكاملية التعاون الدولي فيما بين البلدان النامية ، الذي ينبغي تشجيعه ، وتعزيز التعاون بين دول الشمال ودول الجنوب .

ملخص المناقشات

٨٧ - أكد المشتركون الحاجة الى نهج عالمي للتصدي للعقبات التي تواجه قطاع الصناعات الصغيرة لمواد البناء . وكما هو الحال في القطاع الرسمي ، سوف تدعو الحاجة الى ايجاد نهوج ابتكارية وبديلة للتوصل الى حلول ملائمة للمشاكل التي تعوق نمو صناعة مواد البناء المنخفضة التكلفة . ورأى أحد المشتركين أن من الضروري لتحسين نوعية الانتاج اتباع مزيج من النهجين الصناعي والحرفي . وبالنظر الى أن تقنيات التشييد المعيارية يسهل فيها استخدام المواد المحلية ، ذكر المتحدث أنها يمكن أن تكون الاختيار الصالح للبلدان النامية .

٨٨ - وفيما يتعلق بنقل التكنولوجيا ، ذكر انه ينبغي بذل محاولات على ثلاث أصعدة : (أ) الصعيد الاقليمي فيما بين بلدان الجنوب ؛ و (ب) بين دول الشمال ودول الجنوب ؛ و (ج) من المختبر الى الصناعة . ففي حالة نقل التكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب ، من المهم تحديد التكنولوجيا الملائمة . وفيما يتعلق بنقل التكنولوجيا من الشمال الى الجنوب ، ينبغي أن تكون لدى البلد المتلقي قدرة كافية على نشر التكنولوجيا على نحو فعال في أوساط الصناعة . وذكر أحد المشتركين أن المنظمات غير الحكومية بوسعها أن تؤدي دورا هاما في نقل التكنولوجيا . ومع ذلك ينبغي اعطاء الأولوية لتعزيز التكنولوجيا التقليدية .

٨٩ - وكان هناك تأكيد على وجوب انشاء هيئة تنسيق وطنية اذا أريد للتكنولوجيا أن تنقل وتنشر بصورة فعالة في الصناعة المحلية . ويمكن لهذه الهيئة أن تقر المبادىء التوجيهية الضرورية وتعزز تسويق دراسات المصانع النموذجية ونتائج البحوث بالاضافة الى اصدار شهادات التكنولوجيات الجديدة قبل البدء في استثمارها . ويمكنها أيضا أن توفر التدريب عن طريق مراكز الإعمار . وقد أشير الى برنامج اليونيدو المعني بانتاج مواد البناء واستعمالها في مدغشقر . وهو برنامج يتضمن نشر التكنولوجيات المكتسبة .

٩٠ - وأكد أحد المشتركين على الحاجة الى المساعدة والتنسيق على الصعيد الوطني في انتاج مواد البناء المنخفضة التكلفة باستعمال الموارد المحلية . واقترح أن مراكز الإعمار يمكن أن تقدم هذه المساعدة وهذا التنسيق وأن تكون ذات نفع خاص لمشاريع الإسكان العامة . ففي أحد البلدان النامية في آسيا مثلا ، قدم مجلس لترويج الانتاج مساعدة الى صغار منظمي المشاريع بتيسير وصولهم الى أسواق القطاع الرسمي . أما تعاونيات المناطق الصناعية فهي أيضا وسائل نافعة للمساعدة خاصة في تحسين قدرة المنشآت البالغة الصغر . وقد أنشأت الدولة مناطق صناعية خاصة لترويج استعمال مواد معينة مثل الرماد المتطاير والجص الفوسفوري .

٩١ - وأشار مشترك آخر الى أنه ينبغي اجراء دراسات اقليمية عن الرواسب الجديدة للمواد الخام ، بحيث تتضمن فحص نوعية الرواسب وقيمتها الثابتة . ويتوقع أن تساعد النتائج على انشاء مصرف بيانات اقليمي يكون مفيدا لصناعة مواد البناء . وأبرز عدد من المشتركين الحاجة الى دعم مؤسسي أكبر لتوحيد مقاييس مواد ومنتجات البناء ، وقدم اقتراح بأن تكون المعايير موجهة نحو الأداء .

٩٢ - وأكد أحد المشتركين على انه ينبغي أن تحمل مواد البناء الجديدة والمبتكرة على شهادة تقنية تيسر استعمالها على نطاق واسع في التشييد ، كما أكد على وجوب انشاء مختبرات متخصصة للإضطلاع بهذه المهام . كذلك ينبغي انشاء شبكات مرجعية من المختبرات الوطنية . ويمكن أن تشرف على هذه الأنشطة لجنة استشارية وطنية لقطاع التشييد . وقد تم التأكيد مرارا أثناء المناقشة على أهمية إعداد المعايير والمواصفات والأدلة لتعميم استعمال مواد البناء الجديدة والمبتكرة .

٩٣ - وأشار مشترك الى أن أحد القيود الرئيسية التي تعوق نمو قطاع مواد البناء المنخفضة التكلفة ، هو قدرة الأسواق المحدودة على شراء مواد البناء . لذلك فمن الأمور البالغة الضرورة خفض تكاليف الانتاج بهدف حفز الطلب . وينبغي من جهة أخرى تحسين نوعية المنتجات لكي تحظى بالقبول وتنفذ الى أسواق القطاع الرسمي للتشييد . ويظل السؤال مطروحا عن كيفية تحسين النوعية دون زيادة التكاليف .

٩٤ - وذكرت أيضا أهمية تقديم الدعم المالي الى الصناعة . واقترح مشترك انه ينبغي للمصارف والمؤسسات المالية الانمائية الأخرى أن تساعد البلدان النامية ، بموجب اتفاقات خاصة ، على اقتناء التكنولوجيات الجديدة والمبتكرة . واسترعى الانتباه الى حالة مؤسسات تمويلية في بلد نام في آسيا تقدم الدعم لصغار منظمي المشاريع في رفع المستوى التكنولوجي لمنشآتهم . وفي حالات أخرى أنشئت ثلاثة صناديق منفصلة ، أحدها للأعمال التجارية الصغيرة ، والثاني لترويج التكنولوجيا ، والثالث لصوغ المشاريع الجديدة . وفيما يتعلق بالتدابير الرامية الى تعزيز المؤسسات ، تم التأكيد على أن اتاحة رأس المال المساهم يتسم بأهمية حاسمة بالنسبة الى تحسين انتاجية الصناعة .

٩٥ - وتركزت المناقشات على جدوى السياسات الضرائبية والتكنولوجية وسياسات التنمية الصناعية . ويمكن أن تتضمن أهم مجالات التدخل ، في جملة أمور ، الحوافز الى تطبيق تكنولوجيات كفؤة الاستخدام للطاقة ، وتكنولوجيات مؤاتية للبيئة ، وإعفاء بعض المعدات الخاصة من رسوم الانتاج .

٩٦ - وأشير أيضا الى أهمية الشبكات الاقليمية لنشر المعلومات ، وذلك بصدد تنمية الموارد البشرية ، والبحوث ، والمعلومات التكنولوجية ، والتعاون والدعم الدوليين في هذه المجالات . وذكر أن اليونيدو والموئل كان لهما دور في تنظيم شبكات كهذه في افريقيا وآسيا . وفيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية ، رئي انه ينبغي تنظيم دورات تدريبية لصغار منظمي المشاريع والحرفيين . وفي تقييم برامج تنمية المهارات رئية ضرورة النظر في اشراك المرأة في التنمية الصناعية .

المرفق الاول

قائمة المشتركين

الاتحاد الروسي

Vladimir T. Netchaev, Deputy General Director, Association of Business Co-operation in the Field of Construction Building Materials Industry "Vneshstroycomplex", ul. Stroiteley 8, Korp. 2, Moscow 117311

Igor B. Oudachkine, General Director HPO "CEMENT", Research and production amalgamation "Cement", 19 Kolinin Avenue, Moscow 121908

Vladimir V. Sokolov, Deputy Department Chief, USSR State Building Committee, 12 Marx Avenue, Moscow 103828

Leonid M. Tarassenko, Chief of Division, Foreign Relations Department, USSR State Building Committee, 12 Marx Avenue, Moscow 103828

Vladimir A. Terekhov, Head of Technical Department, Russian State Concern "Rosstrom", ul. Krzhizhanovskogo 13, Moscow 117818

اثيوبيا

Abraham Workineh, General Manager, Ethiopian Construction Materials Corporation, P.O. Box 5303, Addis Ababa

الارجنتين

Rodolfo Danesi, Head of the Structures Laboratory, Universidad Nacional de Tucumán, Av. Roca 1800, 4000 Tucumán

Enrique E. Galindez, Universidad Nacional de Tucumán, Av. Roca 1800, 4000 Tucumán

اندونيسيا

Sahat M. Ritonga, Director, Research Institute for Human Settlements, Ministry of Public Works, Jl. Panyawungan, Cileunyi Wetan, Kabupaten, Bandung 40393

أنغولا

Carlos M. Bernardo José, Director of Studies and Development, State Secretariat for Building Materials, Rua Friedrich Engels, 92, 3rd floor, Luanda

أوغندا

William Balu-Tabaaro, Mineral Dressing Engineer, Department of Geological Survey and Mines, P.O. Box 9, Entebbe

Martin Onyach-Olaa, Senior Industrial Officer, Ministry of Industry and Technology, P.O. Box 7125, Kampala

ايطاليا

Maurizio Stecco, Director, Marketing and Planning Strategies, Italcementi S.P.A., Via Canozzi 124, 24100 Bergamo

بلجيكا

José Libert, Secrétaire général, Conseil central de l'économie, avenue de la Joyeuse Entrée 17, 1040 Brussels

Ginette Parent-Colson, Fonctionnaire, Conseil central de l'économie, avenue de la Joyeuse Entrée 17, 1040 Brussels

Renée Morgan, Directeur administratif et export, CITADOB International S.A., 21, rue du Beau Site, 1050 Brussels

Françoise-C. Juda, Administrateur-Directeur financier, CITADOB International S.A., 21, rue du Beau Site, 1050 Brussels

بنن

Christophe Assilamehou, Ingénieur céramiste, Chef du Service de règlementation et contrôle industriel, Ministère de l'industrie et des petites et moyennes entreprises, B.P. 363, Cotonou

بوركينا فاسو

Antole Belemsagha, Directeur général, Société de construction et de gestion immobilière du Burkina (SOCOGIB), B.P. 16-46, Ouagadougou 01

بوروندي

Georges Nyamwana, Directeur adjoint de l'habitat, Ministère des travaux publics et du développement urbain, B.P. 1860, Bujumbura

تركيا

Taha Aksoy, General Manager, Cimentas Izmir Cimento Fabrikasi Türk A.S., Kemalpasa Cad. No. 25 Isikkent, 35070 Izmir

Yusuf Kurtoglu, Deputy, Commercial and Economic Consulate, Righillis 26, Athens, Greece

Teoman Yalçinkaya, General Manager, YAPITEK Yapi Teknolojisi Sanayi ve Ticaret A.S., Sair Esref Bul. No. 27/2 Kat.5 Alsancak, Izmir

تشيكوسلوفاكيا

Jan Matousek, Adviser to the Deputy Minister, Ministry of Industry of the Czech and Slovak Federal Republic, Na Frantisku 32, 11015 Prague 1

Frantisek Pechacek, Expert, UNIDO-Czechoslovakia Joint Programme on Non-Metallic Industries, Prazská 12, P.O. Box 211, 30511 Pilsen

تونس

لبيدي برهومي ، مدير عام ورئيس المركز التقني لمواد البناء والخزف والزجاج ، شارع ٨٢٠١ رقم ٥ ، حي الخضراء ، شارع القبسي ، تونس ١٠٠٣

محمد ه . قويتاري ، نائب المدير العام ، المركز التقني لمواد البناء والخزف والزجاج ، شارع ٨٢٠١ رقم ٥ ، حي الخضراء ، تونس ١٠٠٣

خالد بن مبارك ، رئيس الاتحاد الوطني للبناء ، الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والحرف ١٠٣ ، شارع الحرية ، تونس ١٠٠٢

طاهر شريف ، سكرتير ، سفارة تونس في اليونان ، 91, Eth. Antestaseos, Athens, Greece

فاروق قشوق ، مدير عام ورئيس المؤسسة التونسية الجزائرية للاسمنت الأبيض ، ١٤ شارع علي بوشوشة ، ١٠٨٩ تونس

الجزائر

دين عطا الله ، مستشار ، سفارة الجزائر في اليونان ، 14 Vassileos Costantinos, Athens, Greece

حمدان بشعمار ، مدير صناعات البناء ، وزارة الصناعة والمناجم ، بناية "الكوليزية" ، ٢ ، شارع أحمد بك ، الجزائر

جنيدي بن داود ، مدير المعهد الوطني لمواد البناء ، بومرداس

بلقاسم بوطارق ، مدير عام ورئيس المؤسسة الاقليمية لاسمنت الغرب ، شارع سوحمام ، وهران

سليمان شنين مدير عام ورئيس المؤسسة الاقليمية لأسمنت شلف ، ص. ب. ٥٤ شلف

احمد حبيشي ، نائب المدير العام ، المؤسسة الوطنية لتطوير مواد البناء ، شارع بونوغاز ، البيار ، الجزائر

صادق ستيتي ، مدير عام ورئيس مؤسسة المواد الحمراء للمركز ، بومرداس ، بومرداس

الجماهيرية العربية الليبية

محمد العمري ، الموظف المسؤول عن التجارة والصناعة ، صناعة القرميد الليبية ، زنزور ، كيلومتر ١٧ ، طرابلس

محمد م. العويب ، مهندس تقني ، ادارة المشاريع الصناعية ، أمانة اللجنة العامة الشعبية للصناعة الخفيفة ، الادارة العامة للمشاريع ، مصراته

فرج عمارة برعوت ، الموظف المسؤول عن التجارة والصناعة ، صناعة القرميد الليبية ، زنزور ، كيلومتر ١٧ ، طرابلس

اسماعيل سالم ، القنصلية القضائية في المكتب الليبي ، سفارة ليبيا ، أثينا ، اليونان

جمهورية تنزانيا المتحدة

Anton L. Mtui, Director, Building Research Unit, Ministry of Lands, Housing and Urban Development, P.O. Box 1964, Dar es Salaam

الجمهورية العربية السورية

سليمان حداد ، مدير عام شركة رستان للأسمنت ، سوريا ، ص. ب. ٣٣٦ ، حمص

الدانمرك

Jan Rask, Economist, Association of Building and Construction Workers' Unions, Mimersgade 47, 2200 Copenhagen

رومانيا

Ecaterina Andraescu, Scientific Researcher, CEPROCIM S.A., Institut de recherches scientifiques, Bd. Preciziei 6, Bucharest

David Arsene, Chef de service, Département de l'industrie du bois, Ministère de l'industrie, Calea Victoriei No. 152, Bucharest

Costicà Celnicu, Engineer, ROMCIM S.A., Str. Poporului No. 1, Medgidia

رومانيا (تابع)

Neculae Dimitriu, Expert, Département de l'industrie des matériaux de construction, Calea Victoriei No. 152, Bucharest

Florin-Stefan Dobrescu, Director, Société commerciale "Rudbin" S.A., Str. Fortului, Chitial

Lidia Enescu, Engineer, Société commerciale ROMCIM S.A., Rue R. Calomfirescu No. 8, Bucharest

Virgil Grecu, Engineer, Institut de recherche et de projection pour l'industrie du Bois, Bucharest

Serban-Mhlai Nitulescu, Architecte, Chef de département, PROCEMA S.A., Designing, Research and Experimental Output of Building Materials, 136 Calea Gravizei, 78122 Bucharest

Ligia Stanescu, Engineer, ROMCIM S.A., Filiale de Tergu Jiu

Ioan Tatar, Director, Société commerciale Dumbrava Falticeni, Strada Armatei No. 3, Falticeni

زامبيا

Nicholas C. H. Lubaba, Senior Principal Scientific Officer, National Council for Scientific Research, P.O. Box CH 158, Lusaka

Litia Charles Mutembwa, Managing Director, Zambia National Housing Authority, Box 50074, Lusaka

سري لانكا

Michael A. Joachim, Secretary, Ministry of Construction and Building Materials, Sethsiripaya, Sri-Jayawardenepura, Battaramulla, Kotte

Christopher M. Pereira, Chairman/General Manager, Ceylon Steel Corporation, Aturugiriya

سيراليون

Santigie M. Tholley, Architect, Sierra Leone Housing Corporation, 23 East Street, Freetown

الصين

Tao Ping Li, Director, China State Administration of Building Materials Industry, Bai Wan Zhuang, Beijing

Pan Xuewen, Vice-Director, Chinal National New Building Materials Corporation, 2, Zizhu Yuan Rd., Beijing

غابون

André Mbibiga, Conseiller technique du Ministre, Ministère de l'habitat, du cadastre et de l'urbanisme, B.P. 512, Libreville

François Nguema-Ebane, Secrétaire général, Ministère de l'habitat, du cadastre et de l'urbanisme, B.P. 512, Libreville

غامبيا

Mustapha Njie, General Manager, TAF Construction Company Ltd., P.O. Box 121, Banjul

غينيا

Mamadou Yaya Balde, Chargé d'études à la Section des industries de matériaux de construction, Direction nationale du développement industriel, Ministère de l'industrie, commerce et artisanat, B.P. 468, Conakry

فرنسا

Daniel Adam, Représentant de la Société Lafarge Coppée, 91, rue Nationale, 91120 Boulogne

فرنسا (تابع)

Alkis Cacouratos, Attaché commercial, Ambassade de France, 2, rue Michalakopoulos, Athens, Greece

Fabienne Degorce, Directrice, Spazidea, 5, rue Leroy, 92150 Suresnes

Bernard Hyon, Chargé de mission, Service des matières premières et du sous-sol, Direction générale de l'energie et des matières premières, Ministère de l'industrie et du commerce extérieur, 99, rue de Grenelle, 75700 Paris

Chantal Laquerbe, Laboratoire Professeur Laquerbe, Institut national des sciences appliquées (INSA), 20, avenue des Buttes de Coesmes, 35043 Rennes

Michel Laquerbe, Professeur des universités, Institut national des sciences appliquées (INSA), 20, avenue des Buttes de Coesmes, 35043 Rennes

فييت نام

Phung Van Lu, Professor and Head, Building Materials Division, Hanoi University of Civil Engineering, Ministry of Training and Education, Criai Phong Road, Maiba District, Hanoi

الكاميرون

Albert Mouyeme-Mongue, Chargé d'etudes, Direction de l'architecture et de l'habitat, Ministère de l'urbanisme et de l'habitat, Yaoundé

Jean Ngougo, Directeur, Direction de l'architecture et de l'habitat, Ministère de l'urbanisme et de l'habitat, Yaoundé

كوبا

Ivo Solá Vila, Director de Desarrollo de Materiales de Construcción, Ministerio de la Industria de Materiales de Construcción, 1710 Vedado, Habana

كينيا

Isaac N. Wagacha, Principal, Winconsult Associates, Consulting Engineers, P.O. Box 70419, Nairobi

مدغشقر

Wilson Rakotoarivelo, Directeur de l'industrie, Ministère de l'industrie et de l'artisanat, B.P. 527, Antananarivo

المغرب

جمال الدين الجمالي ، رئيس قسم ، مهندس دولة في وزارة التجارة والصناعة ، ٤٣ ، شارع عوض زيز ، أغدال ، الرباط

عبد العزيز لعبي ، سفير المغرب في أثينا ، سفارة المغرب ، 14, rue Mousson, Athens, Greece

المملكة العربية السعودية

هاني صمويل غبريال ، مدير (مهندس معماري) ، مؤسسة الأفندي ، ص. ب. ٤٥٢ جدة ٢١٤١١

منغوليا

Undur Dorjderem, General Director, Building Materials Corporation of Mongolia, Barilgachdyin talbai 11, 2nd floor, Ulaanbaatar

Galsanbuyan Demchigdory, Interpreting Officer, Building Materials Corporation of Mongolia, Barilgachdyin talbai 11, 2nd floor, Ulaambaatar

ميانمار

U Soe Myint, Director, Myanmar Ceramic Industries, Ministry of Industry, 196 KabaAye Pagoda Road, Yangon

النمسا

Robert Lindner, Export Manager, BBU Industrieservice G.m.b.H., A-9601 Arnoldstein

نيبال

Kiran Karki, Divisional Mining Engineer, Department of Mines and Geology, Lainchour, Dathmandu

النيجر

Mahamane Manzo, Directeur de l'habitat, Ministère de l'équipement, B.P. 502, Niamey

الهند

Trijugi N. Gupta, Executive Director, Building Materials and Technology Promotion Council (BMTPC), Ministry of Urban Development, G-116 Nirman Bhawan, New Delhi

اليمن

فيصل سعد المذقي ، مركز البحوث والدراسات ، وزارة الصناعة ، صنعاء

جمال المطرب ، عضو المجلس ، اتحاد غرف التجارة والصناعة ، ص. ب. ١٩٢٧٢

اليونان

Theodossinus Tassions, Professor, National Technical University of Athens, 42 Patissiou Street, 10682 Athens

Elias Antonakakis, Greek Productivity Centre (ELKEPA), Kapodistriou 28, Athens

Constantine Apostolakis, Vice-President and Technical Manager, CHROMOLAK S.A., Paint and Varnish Industry, Thessi Tjima Koropi, Athens

اليونان (تابع)

Apostolos Argyros, Directeur adjoint, EOMMEX, Xenias 16 et Ebrou, Athens

Nikolaos Bessis, Researcher, Institute of Economic and Industrial Research, 12-14 Mitropoleos Street, 10563 Athens

Charalambos Charalambous, International Relations, EOMMEX, Xenias 16, Athens

Christos Cavafakis, Sales Manager, Lava S.A., Venizelou 49-51, Likovrissi, Athens

Stella Chimonitis, Research Associate, Centre of Planning and Economic Research, 22, Hippokratous Street, Athens

Dimitrios Balokas, Sanitaires Orion S.A., Skala Oropos, Oropos, Athens

Christos Dimitropoulos, Expert-Counsellor, Ministry of Foreign Affairs, Athens

Evangelos-Frixos Drimou, Manager, Union of Steel Industries, Loudovikou Street 1, Piraeus

Emmanuel Deliyannakis, General Director, Greek Centre for Productivity, Kapoditriou Street 28, Athens

Gregory Gamoulakos, Journalist, Magazine "Research", Callidromiou 59, 10681 Athens

Joakim Joakimidis, Sales Manager, Silver and Baryte Ores Mining Co., Agias Annis 23, 18233 Rentis

Constantine Kailanis, Marbles "Dias", 419 Mesogion Street, Agia Paraskevi, Athens

John Kanaris, IGME, Athens

Pantelis Kapsalis, Sales Manager, United Tube Mills S.A., El. Venzelou 16, Kallithea, Athens

اليونان (تابع)

Dimitris Karavidas, Economist, Ministry of Industry, Energy and Technology, 14-18 Messogion Avenue, Athens

Mosha Gavana-Katsoglou, KEDE Public Works Research Centre, 166 Piraeus Street Athens

George John Kemanes, Accountant, Cereco S.A., Chalkis-Evia, P.O. Box 146, Athens

Dimitris Kiliaris, General Manager, Sabo Hellas S.A., Vassiliko-Chalkida, Chalkis

Constantine Kommatas, Engineer, Philippon S.A., N. Monastiriou 114, Thessaloniki

Christos Kombotis, Export Manager, Chrotex S.A., Hellenic Industry for Paints and Varnishes, 39 Marni Street, 10432 Athens

Panos Kontonis, Civil Engineer, Nireus Overseas S.A., 87 Zollstrasse, P.O. Box 127, Fl-9494 Schaan, Liechtenstein

George Lekkas, Convenor of TC33 of ELOT/TCG (building Materials Standardization), Technical Chamber of Commerce, 101, Alexandras Avenue, Athens

Emmanuel Maragelis, Managing Director, Athenian Marble - General Marble, 5 Thetidos Street, Palaion Phaleron, Athens

Helene Maroudas, Chemical Engineer, Public Works Research Centre, Pireaus 166, 11854 Athens

Vassiliki Miliaressi, Director, International and Public Relations Department, Greek Productivity Centre, 28 Kapodistriou Street, Athens

Alexander Nicolaides, Materials Engineer, Lava S.A., S. Venzelou 49-51, Lycovrissi, Athens

اليونان (تابع)

Dimitris Papaioannou, Professor, Architectural Technology Department, National Technical University, School of Architectur, 30 Karneadou Street, 10675 Athens

Themistocles Philippou, Research Engineer, Heracles, General Cement Co., 49-51, sof. Venizelou Street, Lycovrissi, Athens

Michel Raikos, Director, K. Raikos S.A. Limeworks, 23 Veranzerou Street, Athens

Photis Santrouzanos, Officer-in-charge, Information Centre, EOMMEX, Xenias 16, Athens

George Saroumas, C.E.O., Viokeral S.A., Larissa

Philippe Saroumas, C.E.O., Viokeral S.A., Larissa

George Sinanidis, Managing Director, General Marble Ltd., 19 km, Markopoulou Avenue, Peania 19002, Athens

Elias Stassinos, Marketing Director, Industrial Research and Development, CERECO S.A., P.O. Box 146, Chalkis 34100

Constantine Stournaras, General Manager, Cereco S.A., P.O. Box 146, 34100 Chalkis-Evia

Jean Tsenkos, C.E.O., Viokeral S.A., Larissa

Demetrios Tsimboukis, President, Union of Greek Paint and Varnish Manufacturers, 4 Kiafa Street, Athens

Spyros Tsoukantas, B.E.S. AE (Industrialized Concrete Applications), G. Tossitsa Street. 10682 Athens

Constantine Vlachoulis, Director, Ministry of Industry, Messojiou Street, 14-18, Athens

اليونان (تابع)

Roussos Zobanakis, Civil Engineer, VIPETVA S.A., 39 Panepistimiou Street, Athens

وحدات الأمانة العامة للأمم المتحدة

مركز الاعلام للأمم المتحدة

Axel Wüstenhagen, Director, 36 Amalias Street, Athens, Greece

المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى اليونيدو

الاتحاد الاوروبي للرابطات الوطنية للمهندسين

Christos Sinanis, Mechanical Engineer, Technical Chamber of Greece, 4, Kar. Servias, Athens 125, Greece

ساوثبانك بوليتكنيك . قسم اقتصاديات البناء

Elisabeth Wells, Reader, Principal Lecturer, 33 Alma Street, London NW5 3DH, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland

المرفق الثاني

قائمة الوثائق

ورقات المناقشة

المسألة ١ : استراتيجيات وسياسات تطوير صناعة مواد البناء في البلدان النامية	ID/WG.510/1
المسألة ٢ : التدابير الرامية الى تعزيز صناعة مواد البناء المنخفضة التكلفة	ID/WG.510/2

وثائق خلفية

التطورات الجديدة في صناعة مواد البناء	ID/WG.510/3
من التخطيط المركزي الى النظم السوقية : آثار الاصلاحات الاقتصادية على صناعات التشييد والبناء	ID/WG.510/4

وثائق اعلامية

مواد البناء في أمريكا الوسطى	ID/WG.479/1(SPEC.)
الخشب كمادة للبناء في أمريكا الوسطى	ID/WG.479/3(SPEC.)
تقرير : الاجتماع الاقليمي لفريق الخبراء المعني بالتعاون والتنمية في ميدان انتاج مواد البناء ، غواتيمالا ، العاصمة ، غواتيمالا ٢٤ - ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨	ID/WG.479/4(SPEC.)
التعاون بين الدول النامية في مجال تكنولوجيات ومعايير مواد البناء المحلية	ID/WG.496/1(SPEC.)
لمحة شاملة عن صناعات مواد البناء في افريقيا وآسيا	ID/WG.496/2(SPEC.)
تقرير : اجتماع فريق الخبراء الاقاليمي بشأن صناعة مواد البناء لافريقيا وآسيا ، نيروبي ، كينيا ، ٢٠ - ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩	ID/WG.496/4(SPEC.)

- - - - -

UNIDO ONUDI

SYSTEM OF CONSULTATIONS	SYSTEME DE CONSULTATIONS	SISTEMA DE CONSULTAS
Documentation Service	**Service de documentation**	**Servicio de Documentación**
Please, return to:	**Prière de retourner à :**	**Sírvase devolver a :**
UNIDO **System of Consultations** **P.O. Box 300** **A-1400 Vienna, Austria**	**ONUDI** **Système de Consultations** **B.P. 300** **A-1400 Vienne, Autriche**	**ONUDI** **Sistema de Consultas** **P.O. Box 300** **A-1400 Viena, Austria**

PLEASE PRINT VEUILLEZ ECRIRE EN LETTRES D'IMPRIMERIE SIRVASE ESCRIBIR EN LETRAS DE IMPRENTA

(1) Last name - Nom de famille - Apellido

(2) First name (and middle) - Prénom(s) - Nombre(s)

(3) Mr./Ms. - M./Mme - Sr./Sra.

(4) Official position - Fonction officielle - Cargo oficial

(5) Name of organization *in full* - Nom de l'organisation *en toutes lettres* - Nombre *completo* de la organización

(6) Official address - Adresse officielle - Dirección oficial

(7) City and country - Ville et pays - Ciudad y país

(8) Telephone — Téléphone - Teléfono

(9) Telex

(10) If you wish to receive our documents, please indicate sectors of interest
Si vous souhaitez recevoir nos documents, veuillez indiquer les secteurs d'intérêt
En caso de que desee recibir nuestros documentos, sírvase indicar los sectores de interés para Ud.

COUNTRY / ORGANIZATION

Printed in Austria
V.92-51232—May 1992—160

ID/380
(ID/WG.510/5)